السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

حَقِيقَتُهَا وَحُجِّيَّتُهَا
وَصِحَّةُ نَقْلِهَا

إسماعيل المجدوب

دار الشيماء

السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

حَقِيقَتُهَا وَحُجِّيَّتُهَا
وَصِحَّةُ نَقْلِهَا

جمع وتأليف
إسماعيل المجدوب

يطلب هذا الكتاب
وجميع الكتب التي اعتنى بها
الشيخ إسماعيل المجذوب
منه

ومن

إسطنبول - تركيا

+90 552 585 56 78

طبع في سنة
١٤٤٢ هـ ٢٠٢١ م

المحتويات

المقدمة ٥
لا يُحْفَظُ دينُ الله تعالى إلا بحفظ السُّنَّة مع حفظ القرآن ٥
في هذه الرسالة جوانبُ من علوم الإسناد ٦
تَجَدُّدُ فتنة التشكيك بالسُّنَّة لا تزيد السُّنَّة إلا رِفعةً ٧
كُلَّما ظهرت ظلمات التشكيك بَدَّدَتْها أنوار العلم ٨
الإمام الشافعي من السابقين في رد ضلالات المشَكِّكِين ٩
فصول هذه الرسالة ١٠
الفصل الأول في مقدّمات ممهّدات* الإسلام دين العلم والبرهان ١١
كيف تبنى أحكام الدين وفروعه على المعرفة ١١
المرتكزات الأساسية للدين مبنيّة على أقوى البراهين ١١
إيماننا بالغيب ومعرفتنا بالتشريع مبنيّان على الدليل والبرهان ١٥
العقل المجرد لا يستقل بمعرفة كثير من المعلومات ١٧
مجال عمل العقل له حدود ١٨
إفراط بعض الناس في إعمال العقل ١٩
رسالة نبينا محمد ﷺ مرسلة لكل البشر في كل العصور ٢١
رسالة نبيّنا محمد ﷺ هي القرآن والسُّنَّة ٢١
ما جاء في السُّنَّة من أمور الدين هو من الوحي ٢٢
السنة هي الحكمة التي أنزلها الله تعالى مع القرآن ٢٣
النَّبِيّ ﷺ يُبَيِّنُ أنه يوحى إليه في غيرِ القرآن ٢٤
لا بد في إسلام العصور المتأخرة من السُّنَّة مع القرآن الكريم ٢٦
من بصائر الدين معرفة كيف حفظت السُّنَّة ٢٨
نقل السُّنَّة أعظم منهج علمي في نقل الأخبار ٢٩
علماء الحديث يبنون قبولَ الحديث والحكمَ بصحّته على الاحتياط ٣٠

إضاءات حول نقل السُّنَّة من مقدمة صحيح الإمام مسلم ٣٩
رواية السُّنَّة بعد تدوينها نَقْلَةٌ عظيمة مباركة..... ٤٢
الفصل الثالث: في مناقشة بعض الشبهات وردِّها ٤٥
اقتباسان من ضياء علم الإمام الشافعي ٤٥
الاقتباس الأول:الشافعي يبين الحق بمناظرات..... ٤٨
الاقتباس الثاني: الحجة في تثبيت خبر الواحد ٥٠
الشبهة الأولى: الصحيح ليس قطعياً، والبخاري ليس معصوماً ٥٧
كيف كان تبليغ الدين في زمن النَّبيّ ﷺ ؟..... ٥٩
يجب الإيمان والعمل بما ثبت في السُّنَّة وإن لم يتواتر ٦٢
البخاري ليس معصوماً ولكن الأحاديث الصحيحة حجة..... ٦٢
أمر القرآن بالتثبت في خبر الفاسق دليل على اعتماد خبر العدل ٦٤
مناقشة الشبهة الثانية (ليس كل شيء في السُّنَّة تشريعاً) ٦٥
مناقشة الشبهة الثالثة: قولهم (السُّنَّة إذا خالفت القرآن تُرَدُّ ٦٧
شأن المؤمن إذا توهم وجودَ تناقضٍ الرجوعُ إلى أهل العلم..... ٦٨
بطلان حديث (عرض ما ورد من السُّنَّة على القرآن)..... ٧١
مناقشة الشبهة الرابعة:قولهم: يوجد أحاديث لا يقبلها العقل ٧٣
هل الشمس تسجد؟..... ٧٤
هل سُحِرَ النَّبيّ ﷺ..... ٧٦
لم يكن ما سُحِرَ به ﷺ مؤثراً على عقله وقلبه..... ٧٩
محاولة بعض أهل الفتنة ردَّ الحديث بمنهج المحدثين..... ٨٠
الفصل الرابع (للمطالعة)..... ٨٣
نماذج من العلوم والمؤلفات في خدمة رواية السُّنَّة ٨٣
خاتمة:..... ٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا يُحْفَظُ دينُ الله تعالى إلا بحفظ السُّنَّة مع حفظ القرآن

الحمد لله أكرمنا بدينه القويم الذي بعث به نبينا محمَّداً ﷺ وجعله خاتم النَّبيّين، ورسولاً للعالمين في عصره وفي كُلِّ العصور إلى يوم القيامة.

وكان مِنْ فَضْلِ الله تعالى، ومِنْ حكمته أنَّه سبحانه قَدْ هيَّأ أسباب حفظِ وبقاءِ هذه الرسالة العظمى التي بعث بها نبيَّه ﷺ رحمة للعالمين.

فقد أخبرنا الله تعالى بأنَّه سبحانه قد تكفل بحفظ القرآن الكريم في قوله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

ومع حفظ الله تعالى لكتابه قد وَفَّقَ هذه الأمة لعلوم جليلة ترتبط بالإسناد الذي قال عنه عبدُ الله بن المبارك: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ» (مقدمة صحيح مسلم بَاب في أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ١/ ١٥).

وقد جعل الله تعالى في هذه العلوم الخيرَ العظيم؛ فبها حُفِظَت سنَّة النَّبيّ ﷺ الذي وصف الله تعالى أتْباعَه بأنهم في دينهم

على عِلْمٍ ومعرفة في قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وبِحِفْظِ القرآن الكريم، وحِفْظِ السُّنَّة حُفِظَ دين الله تعالى نَقِيّاً صافياً إلى يومنا هذا، وسيبقى محفوظاً كذلك إلى يوم القيامة ضياءً للمُهْتدِين، ورحمةً للعالمين، وحُجَّةً على المعانِدين.

في هذه الرسالة جوانبُ من علوم الإسناد

وهذه رسالةٌ أُبَيِّنُ فيها جانباً من ضِياء العلم يَتَعَلَّقُ بعلوم الإسناد التي وفَّق الله تعالى أُمَّتَنَا إليها باعتماد ضوابطَ دقيقةٍ لِقَبول الرواية فيما يُنْقَلُ من سُنَّة النَّبيّ ﷺ قدْ تَكَوَّنَ منها أعظمُ منهج في نقل الأخبار يُعْرَفُ به التمييزُ بين صحيح الرِّوايات وسقيمها، وتُعْرَفُ به الرواياتُ الصادقة من الكاذبة.

وبهذه الضَّوابط العِلْمِيَّة المتعلِّقة بالرواية يستطيعُ المسلمُ المستَبْصِرُ بضياء العلم الذي يعيش في هذا العصر أن يَرْوِيَ عن النَّبيّ عليه أفضل الصلاة والسلام الأحاديثَ التي حَكَمَ أهلُ هذا الاختصاص بِصِحَّتِها وهو على يقين بأنَّ هذه الأحاديثَ قد نَطَقَ بها رسولُ الله ﷺ؛ فإذا رَوَى قولَه عليه الصلاة والسلام: «الْمُسْلِمُ مَنْ

سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» رواه وهو على عِلْمٍ بأنه ﷺ قد قاله كما كان عبدُ الله بنُ عمرِو بنِ العاص على عِلْمٍ لأنَّه قد سَمِعَهُ مِنَ النَّبيّ صلى الله عليه وسلم، وقد تطور البحث والعمل بهذه الضَّوابط حتى صارت علوماً مُتَعَدِّدَةً مُتَرابِطَةً.

وسَيَجِد المطالِع لهذه الرسالة جوانبَ مُهِمَةً من هذه العلوم تَزِيْدُهُ بصيرةً في دينه، وتُقَرِّبُه إلى الحال الأكْمَل الذي يُحِبُّهُ النَّبيُّ ﷺ لِأتْباعِهِ الذين أرشدهم بقوله: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» (البخاري ومسلم).

تَجَدُّدُ فتنة التشكيك بالسُّنَّة لا تزيد السُّنَّة إلا رِفعةً

وقد تَجَدَّدَ في عصرنا فَيْنَةً بعْدَ فَيْنَةٍ ما تَكَرَّرَ حصولُه في عصور مُتَعَدِّدَةٍ من فِتْنَةِ التَّشكيك في سُنَّة النَّبيّ صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه، هذه السُّنَّة التي جعلها الله تعالى عصمة للأمة الإسلامية من الزيغ والضلال.

وتظهر هذه الفتنة بأشْكال متعددة؛ فتارةً يكون التَّشكيك في حُجِّيَّةِ السُّنَّة، وفي ضرورة الاعتماد عليها، وتارةً يكون في صحة نقلها، وأحياناً يكون التشكيك في رُوَاتِها ونَقَلَتِها، وفي عصرنا هذا

زادَ انتشارُ مثلِ هذه الفتن بسبب خصائصِ هذا العصر من تَيَسُّر الإعلام وتنوع وَسائِلِه.

ولكنَّ ضياءَ السُّنَّة، ورِفْعَتَها، وعظمةَ المنهج الذي نُقِلَتْ به، ومنزلةَ رُوَاتها والكتبِ التي دُوِّنَتْ فيها مع كُلِّ تلك الفتن ما زادتْ إلا ضياءً ورفعةً وعظمةً، شأنُها في هذا شأنُ هذا الدِّين العظيم الذي كُلَّما حاولوا تَشْوِيْهَهُ ظَهَرَ كَمَالُهُ وجَمَالُه، وكُلَّما حاولوا الحدَّ من امتداده تَوَسَّعَتْ رقعتُه وزاد انتشارُه، وكُلَّما حاولوا إنْزالَه ازْدادَ ارتفاعُه، كيف لا والله تعالى يقول: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾ **[الصف/ ٩]**.

كُلَّما ظهرت ظلمات التشكيك بَدَّدَتْها أنوار العلم

وفي كل عصر وُجِدَتْ فيه الفتن كان العلماء يقومون بواجباتهم في نشر ضياء العلم يُبَدِّدُون به ظُلُماتها؛ لأنه لا يحمي من ظُلُمات الجهل إلا نورُ العلم، ونجد كثيراً من ردّ تلك الشبهات في شروح كتب السُّنَّة كـ (التمهيد) لابن عبد البر، وشروح الصحيحين وغيرهما.

وكذلك في كتب أصول الفقه التي نجد غالباً في كُلٍّ منها باباً واسعاً عن السُّنَّة وحُجِّيَتِها، كما نجد فيها أبحاثاً كثيرة من علم مصطلح الحديث، وقد رَكّزَ كثيرٌ منهم على هذا الموضوع في كتب الأصول التي ألَّفُوها، وفي مقدّمتهم الإمام الشافعيُّ في كتابه (الرسالة) الذي سيأتي الحديث عنه بعد قليل، بل إنَّ بعضَ علماء الأصول مثلَ أبي الْمُظَفَّرِ منصورِ بن محمد السِّمعاني صاحب كتاب (قواطع الأَدلة) في أصول الفقه ألف كتاباً عظيماً في هذا الباب سماه: (الانتصارَ لأصْحاب الحديث) وقد ركَّز في الفصل السادس منه على مسألة حُجِّيَةِ خَبَرِ الواحد.

كما نَجِدُ جوانبَ مفيدةً من ضياء العلم في كتب المتأخرين كالشيخ محمد أبو شهبة في كتابه: (**دفاعٌ عن السُّنَّة**) والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه: (**ظلمات أبي ريَّة**) والشيخ مصطفى السباعي في كتابه: (**السُّنَّة ومكانَتُها في التشريع الإسلامي**).

الإمام الشافعي من السابقين في رد ضلالات المُشَكِّكِين

وكان من السابقين إلى القيام بهذا الواجب إمامُنا الشافعي رحمه الله تعالى في كتابيه: (**الأم**) و (**الرسالة**). وقد جعل الله تعالى في الحُجَجِ التي ذكرها الشافعي هدايةً لمن اهتدى بها في عصره وفيما

بعده. وبعض من اهتدى بها في عصره كانت هدايتهم في مجالس المناظرة التي أجْراها معهم، وقد كتب الإمام الشافعيُّ في كتبه كثيراً من مُناظَراتِه لِتَنْتَفِعَ بها الأجيالُ اللاحِقَةُ، وسأنْقُلُ في رسالتي هذه جواهرَ من هذه الفوائد ينتفع بها مَنْ يَدْرُسُ هذه الرسالةَ إن شاء الله تعالى.

فصول هذه الرسالة

وسيكون تنظيم هذه الرسالة بعد هذه المقدمة في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في مقدّمات ممهّدات

الفصل الثاني: في إضاءات ومعلومات تتعلق بالسُّنَّة وبنقلها

الفصل الثالث: في مناقشة بعض الشبهات ورَدِّ بعض المغالطات

الفصل الرابع: وضعته (للمطالعة) بعد الفصول الدراسية الثلاثة، وقد ذكرتُ فيه نماذج من العلوم والمؤلفات التي اشتغل بها العلماء خِدْمَةً لرواية السُّنَّة.

الفصل الأول في مقدّمات ممهّدات

الإسلام دين العلم والبرهان

لقد وصف الله تعالى النَّبيَّ ﷺ وأتباعَه بأنهم في دينهم على العلم والمعرفة، وهذه الخصلة من أهم صفاتهم؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ومن منهج وأحوال أتْباع هذا الدين أنهم لا يعتمدون فِكْرَةً ولا سلوكاً بغير علم؛ عملاً بما أرشد إليه القرآن الكريم في الآية السابقة، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

كيف تبنى أحكام الدين وفروعه على المعرفة

قد يتساءل بعض الإخوة كيف تبنى على العلم جوانبُ هذا الدين أصولُه وفروعُه والإيمانُ بالغيب، وأحكامُه الكثيرةُ؟، وكيف يكون المسلم فيها على بصيرة؟

المرتكزات الأساسية للدين مبنيّة على أقوى البراهين

والجواب: أن ديننا له مرتَكَزاتٌ أساسية، كلٌّ منها مَبْنِيٌّ على أقوى ما يُمْكِنُ بناءُ المعرفة عليه من الأدلة والبراهين. وهذه المرتكزات

هي الإيمان بالله تعالى، وأنه لا إله إلا هو، والإيمان بأن محمداً رسول الله ﷺ، وأن القرآن الكريم رسالته.

وقد عَلَّمَنَا القرآنُ الكريم أن نَبْنِيَ هذه المرتكزاتِ على أقوى الأدلة والبراهين؛ بحيث إذا قارنها العاقل بما يخالفها من المعتقدات عَلَتْ وارتفعت في سماء العلم والمعرفة، وظهر بطلانُ ما يخالفها.

ومن ذلك أننا نَجِدُ القرآنَ الكريم عندما يدعو الناس إلى هذه المرتكزات يدعوهم إليها وهو يعلمهم بناءَها على الأدلة المتنوعة بالأساليب المختلفة بحيث يجعل أتْباعَه قادرين أن يقولوا لمن يخالفهم في الإيمان ما يرشدنا إليه القرآن الكريم بقوله: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة: ١١١].

وإذا كانت المرتكزات الأساسية مبنيّة على اليقين المسْتَنِدِ على أقوى الأدلة كان كلُّ ما يرتكز إليها مبنياً على الأدلة أيضاً؛ فالمؤمنون عندما يَبْنُونَ إيمانهم بالله تعالى وبرسوله ﷺ وبأن القرآن كلامُه بناءً مبنياً على العلم والدليلِ كان كُلُّ ما يؤمنون به بعد ذلك من جوانب الإيمان، وكل ما يتمسكون به من الأحكام مبنياً أيضاً على العلم والمعرفة ما داموا يأخذونه من القرآن الكريم أو من سنة النَّبيّ ﷺ.

قد يتوهم بعض من يجهل حقيقة الإسلام متأثراً بالشبهات أن ديننا فيه خرافاتٌ وأوهام، أو أنه لا يتلاءم مع العقل، أو يتعارض مع حقائق العلم.

وهذا قول باطل، وأصحابه خاطئون، والحق أنَّ العقل والتفكير هو الأساس الذي تبنى عليه المعرفة في أصول ديننا.

فبالعقل والتفكير عرفنا أنه لا إله إلا الله، وبالعقل والتفكير عرفنا أن محمداً ﷺ رسول الله، وبالعقل والتفكير عرفنا أن القرآن الكريم كتاب الله سبحانه وتعالى.

وهذا هو المنهج الذي أرشدنا إليه ربنا سبحانه في القرآن الكريم إرشاداً عاماً بالحث على التفكير في عشرات المواضع بعبارات مختلفة ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

وإذا تدبرنا آيات القرآن الكريم وجدنا هذا التركيز العقلي أقوى عند بناء جوانب الإيمان الأساسية.

ومن الأمثلة على ذلك أن القرآن عندما يعرفنا الركيزة الأولى في الإيمان، وهي العلم بأنه لا إله إلا الله في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] نَجِدُه في الآية التي بعدها يعلمنا أنْ يكون إيماننا بالله سبحانه مرتبطاً بالتفكير فيما

حَوْلَنَا من مخلوقات متنوعةٍ كثيرةٍ إذا تَفَكَّرَ العاقل عالماً كان أو جاهلاً بأيّ مستوى من التفكير في بعض تلك الأمور المذكورة في الآية عرف أن إلَهَهُ إلَهٌ واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم معرفةً مبنية على الدليل والبرهان.

وهذه الآية هي قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وكذلك عندما يعرفنا القرآن الكريم الركيزة الثانية في الإيمان، وهي الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ يعلمنا القرآن إعمال العقل أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

وكذلك يخاطب القرآن العقول فيحركها بالتفكير في مخلوقات الله تعالى لمعرفة قدرته وحكمته وعلمه؛ فالذي يستبعد البعث بعد

الموت بسبب غفلته عن عظمة قدرة الله تعالى يوقظُه القرآن من غفلته بتحريك تفكيره في مخلوقاته عز وجل كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج: ٥ – ٧]

ومثل ذلك في قوله سبحانه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]

إيماننا بالغيب ومعرفتنا بالتشريع مبنيّان على الدليل والبرهان

في حياة كثير من أتباع الديانات معتقداتٌ مُسَلَّماتٌ يؤمنون بها ويعتمدون عليها وليس عند أحد منهم دليل يمكن أن يسمّى علماً أو معرفة، أما المسلمُ الذي بنى المرتكزات الأساسية السابقة

على التفكير والدليل العقلي يكون كلّ ما يأخذه من القرآن أو من السُّنَّة من المعتقدات وأمور الغيب يقينياً مبنياً على الدليل والبرهان؛ فأبو بكر ﷺ عندما كان على علم يقيني بأن محمداً ﷺ رسول الله، وسعى بعض المشركين إليه فقالوا: هَلْ لَكَ إِلَى صَاحِبِكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ اللَّيْلَةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

قَالَ: **أَوَ قَالَ ذَلِكَ؟** قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: **لَئِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ لَقَدْ صَدَقَ.** قَالُوا: أَوَ تُصَدِّقُهُ أَنَّهُ ذَهَبَ اللَّيْلَةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَجَاءَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ؟ **قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي لَأُصَدِّقُهُ فِيمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ أُصَدِّقُهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ فِي غَدْوَةٍ أَوْ رَوْحَةٍ** [الحاكم ٣ / ٦٥ وصححه وأقره الذهبي].

وكذلك كل ما جاء في القرآن أو ثبت من السُّنَّة من المعتقدات والأحكام الشرعية يكون يقينياً؛ لأنه مبنيٌّ على الأدلة التي ارتبط بها الإيمان بالله تعالى وبرسوله ﷺ وبكتابه.

ما هو عمل العقل في أمور الغيب وفي أمور التشريع

بالتفكير العقلي عرفنا أنَّ إيمانَنا بالغيب ومعرفتَنا لأحكام الشرع يجب أن يكون ذلك معتمداً على كلام الله تعالى وعلى كلام رسوله ﷺ الذي وصفه الله تعالى بقوله: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [النجم: ٣، ٤] بهذه الطريقة نؤمن بالغيب ونعرف

أحكام شريعتنا، ويقتصر عمل العقل في ذلك على الاستدلال، وعلى محاولة فهم الحِكَمِ الإلهية التي يُنَبِّهُنَا القرآن على كثير منها.

ففي مجال الإيمان بالغيب يُبَيِّنُ القرآن جانباً من الحكمة فيما أخبر به من وجود يوم القيامة، ويُبَيِّنُ أنَّ هذه الحياة الدنيا بلا وجودِ حياةٍ أخرى للحساب والجزاء تكون بلا معنى وبلا حكمة قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ * فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦].

وفي مجال تعريفنا حكمةَ التشريع يقول سبحانه: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠- ٩١].

العقل المجرد لا يستقل بمعرفة كثير من المعلومات

العامل الأساسي في العلم والمعرفة عند الإنسان هو العقل والتفكير؛ فبذلك عرفنا الخالقَ سبحانه، وعرفنا وَحْدَانِيَّتَه، وأن محمداً ﷺ رسولُه، وأن القرآنَ الكريم كلامُه، وكذلك في كثير من جوانب المعرفة في أمور الدين والدنيا، ولكن العقل وحده لا يمكن أن يصل

إلى كثير من المعلومات إلا مع وجود مرتكزات يعتمد عليها؛ فمن رأى طاولة متقَنة الصنع مصنوعة من الخشب فإنه يستقلّ عقلُه بمعرفته أن لها صانعاً، وأن هذا الصانع عنده علم وخبرة بالنجارة، وعنده آلات لا بد منها لصنع هذه الطاولة.

لكن عقله لا يستقل بمعرفة اسم أبيه، ولا بمقدار طول قامته، ولا بلون بشرته إلا باعتماده على مرتكزات أخرى من الحواس أو الخبر الصادق يَبْني معرفته لهذه الأمور عليها.

وكذلك من نظر إلى هذا الكون وفكّر في جانب من الأنظمة التي يسير عليها، واطلع على بعض الحكمة في المخلوقات فإنه يمكن أن يعرف بعقله أن لهذه الأكوان خالقاً عظيماً متصفاً بالقدرة والعلم والحكمة وصفات أخرى، لكن عقله لا يستقل بمعرفة قَدَرِه وملائكتِه وتشريعاتِه وما أعدَّه لأهل طاعته وأهل معصيته إلا باعتماده على الخبر الصادق وهو الوحي من القرآن أو السُّنَّة.

مجال عمل العقل له حدود

يعرف الإنسان بواسطة تفكيره أنَّ ما أعطاه الله تعالى للإنسان من القُدُرات والحواسّ لها حدود تنتهي إليها؛ فالأذن لا تسمع كل المسموعات، والعين لا تبصر كل المُبْصَرات إلا

بالاعتماد على وسائل أخرى، وكذلك العقل له حدود، ولا يدرك كلَّ الأمور التي يفكر فيها إلا باعتماده على وسائل أخرى.

ومن هذه الوسائل التي تُوْصِلُ إلى المعرفة الخبرُ الصادق الذي بواسطته يعرف أموراً كثيرةً غائبةً عنه بعيدةً عنه في زمانها أو مكانها؛ فالذي يعيش في بلد في عصرنا يعرف معرفة يقينية بوجود بلاد لم يدخلها ولم يرها، ويعرف أخباراً عن أمور ماضية قبل عصره معرفة يقينية اعتماداً على أخبار صادقة لولاها لما استقل عقله بمعرفتها.

إفراط بعض الناس في إعمال العقل

وعندما يعمل العقل بمنهج رشيد في أمور له فيها مجالٌ للعمل فإن تفكيره يُثمر وينفع.

ولكن عندما يعمل فيما لا مجال لعمل العقل فيه فإنه لا يثمر، ويكون سبباً من أسباب الضلال.

لقد أفرط أفرادٌ وجماعاتٌ من المسلمين وبعض الفرق فأعملوا العقل في غير المجالات التي يستطيع العمل فيها، وحكَّمُوا عقولهم وأهواءهم في آيات من القرآن، وفي السُّنَّة النبوية، وفي أحكامٍ شرعية، وخالفوا في ذلك آيات القرآن وما أرشد إليه النَّبيّ ﷺ وما كان عليه الخلفاء الراشدون والسابقون الأولون فَضَلُّوا وأضَلُّوا بسبب

غلبة أهوائهم، وتحكيم عقولهم في آيات القرآن الكريم. وقد وجد هذا الإفراط في عصرنا وفي عصور سابقة.

ومن ضلالات إحدى الفرق التي اشتهر تحكيم عقولهم في كتاب الله تعالى أنهم حَرَّفُوا معنى الآيات التي أخبر الله تعالى بها المؤمنين أنه يكرمهم في الجنة برؤيته كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وأنكروا الأحاديث الصحيحة الواردة في رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة. وسبب ضلالهم أنهم قاسُوا بعقولهم رؤية الله تعالى في الآخرة على رؤية المخلوقات في الدنيا، وزعموا أنَّ هذه الرؤية يلزم منها مشابهة الله تعالى لخلقه؛ فقرروا أن رؤية الله تعالى مستحيلة، فحرفوا معاني الآيات وأولوها وأنكروا الأحاديث في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث.

أما أهل الحق فيؤمنون برؤية المؤمنين له في الآخرة، كما أخبر تعالى في القرآن وصحت بذلك الأحاديث الشريفة ويعلمون أن رؤيتهم له لا تشبه رؤية المخلوقات ويتركون علم ذلك لله تعالى ولا يُحَكِّمُون عقولَهُم في هذا، ولا في غيره مما جاء في وصْفِ لله تعالى سواء جاء في القرآن الكريم، أو في سنة رسول الله ﷺ.

الفصل الثاني في إضاءات تتعلق بالسُّنَّة وبثبوت نقلها

رسالة نبينا محمد ﷺ مرسلة لكل البشر في كل العصور

إن رسالة رب العالمين سبحانه وتعالى التي أرسل بها نبينا محمداً ﷺ أرسلها للناس الموجودين في عصره كافة، وفي كل العصور اللاحقة إلى يوم القيامة؛ فهو خاتم النَّبيّين لا نبيَّ بعده؛ فليس بعد رسالته رسالةٌ؛ فرسالتُه ﷺ هدايةٌ للناس الذين يعيشون في هذه الحياة الدنيا في كل العصور إلى يوم القيامة كما هي هداية للذين رأوه وعاشوا حَوْلَهُ في عصره عليه الصلاة والسلام.

وكما أنه ﷺ كان نذيراً لقريش في مكة، ونذيراً لهرقل وكسرى والنجاشي وغيرهم ممن أرْسَلَ رسائلَه إليهم في عصره هو نذيرٌ أيضاً لكل أهل الأرض إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

رسالة نبيّنا محمد ﷺ هي القرآن والسُّنَّة

هي القرآن الكريم والسُّنَّة؛ لأن السُّنَّة هي التي تُبَيِّنُ ما في القرآن؛ ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ولأنَّ فيها أحكاماً تشريعيةً كثيرةً لم تُذكر في القرآن الكريم.

والسُّنَّة يجب العمل والالتزام بها بدلالة آيات القرآن الآمرة بالطاعة المطلقة للنبي ﷺ كقولِه تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١] وقولِه سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

كما أرشد القرآن الكريم إلى اتباعه والاقتداء بهديه في قوله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ما جاء في السُّنَّة من أمور الدين هو من الوحي

ليس الوحيُ الإلهيُّ لرسول الله ﷺ مقتصراً على آيات القرآن الكريم، بل يدخل في الوحي كلُّ ما أخبر به عليه الصلاة والسلام من أمور الغيب وجميع جوانب الإيمان التي أخبر بها، وجميع الأحكام والتوجيهات مما يدخل في الأحكام الشرعية.

فيجب الإيمان بما أخبر به، وتجب طاعته فيما أمر به، وفيما نهى عنه؛ فما أخبر به حقٌّ يجب تصديقه، وما طلبه من أمته يعمل به على الوجه الذي يدل عليه كلامه ﷺ من الفرض أو الندب، أو التحريم أو الكراهة، أو الإباحة.

السنة هي الحكمة التي أنزلها الله تعالى مع القرآن

والقرآنُ الكريمُ يدل على أنَّ ما جاء في السُّنَّة من أمور الدين هو من الوحي كما أن القرآن وحيٌ أيضاً؛ فقد أخبرنا القرآن الكريم أنه تعالى أنزل الكتاب والحكمة، ومَنَّ على المؤمنين بأن رسوله ﷺ يُعَلِّمُهُمُ الكتاب والحكمة؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣] وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [البقرة: ٢٣١].

فما أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ شيئان هما القرآن والحكمة، وما عَلَّمَهُ ﷺ لأمته هو القرآن والحكمة.

قال أهل العلم والحكمة التي أنزلها الله تعالى هي السُّنَّة.

قال الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [البقرة: ٢٣١]: (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) بالإسلام الذي أنعم عليكم به فهداكم له، وسائرَ نِعَمِهِ التي خصكم بها دون غيركم من سائر خلقه، فاشكروه على

ذلك بطاعته فيما أمركم به ونهاكم عنه، واذكروا أيضاً مع ذلك (**مَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ**) من كتابه، وذلك: القرآن الذي أنزله على نبيه محمد ﷺ واذكروا ذلك فاعملوا به، واحفظوا حدوده فيه (**وَالْحِكْمَةِ**)، يعني: وما أنزل عليكم من الحكمة، وهي السنن التي علمكموها رسول الله ﷺ وسَنَّها لكم». (**جامع البيان ت شاكر ٥/ ١٥**).

وكذلك الشافعي رحمه الله تعالى يقول في (الأم كتاب جماع العلم ٧/ ٢٨٨): «الحكمة هي سنة رسول الله ﷺ» وذكر الأدلة على ذلك، وبين أن الله ذكر الكتاب والحكمة، وهما شيئان، ومما ذكره من الأدلة على ذلك قولُه تعالى لنساء النَّبيّ صلى الله عليه وسلم ورضي عنهن: ﴿**وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ**﴾ **[الأحزاب: ٣٤]** قال الشافعي: «**فأخبر أنه يتلى في بيوتهن شيئان**» اهـ باختصار.

النَّبيّ ﷺ يُبَيِّنُ أنه يوحى إليه في غيرِ القرآن

وكثيراً ما كان النَّبيّ ﷺ يذكر في أخباره وأوامره ونواهيه التي ليست من آيات القرآن الكريم أن الله تعالى أَمَرَهُ، أوْ أوْحَى إليه،

عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ لأُبيّ بنِ كعب ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قَالَ: وَسَمَّانِي لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَبَكَى» (البخاري ومسلم).

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنَّ رَسُول اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «...وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ مِثْلَ – أَوْ قَرِيبًا مِنْ – فِتْنَةِ الدَّجَّالِ» (البخاري ومسلم).

وعن عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ ﷺ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَطِيبًا، فَقَالَ: «... وَإِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» (مسلم).

وعن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُبَشِّرَ خَدِيجَةَ بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ، وَلا نَصَبَ» (الإمام أحمد وابن حبان).

وعن أبي طلحة الأنصاري ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالْبُشْرَى تُرَى فِي وَجْهِهِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَرَى الْبُشْرَى فِي وَجْهِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ أَتَانِي الْمَلَكُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: أَمَا تَرْضَى مَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ صَلَّى عَلَيْكَ إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، وَلَا سَلَّمَ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إِلَّا رَدَدْتُ عَلَيْهِ عَشْرَ مَرَّاتٍ؟ فَقَالَ: بَلَى» (الحاكم وصححه وأقره الذهبي).

ومن أوضح الأحاديث النبوية دلالة على أن السُّنَّة وحي من الله تعالى تبارك وتعالى: حديث المقدام بن مَعْدِيْكَرِبَ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانَ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ» (الإمام أحمد وأبو داود).

ومثله حديث أبي رافع ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: مَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ» (الإمام أحمد أبو داود).

لا بد في تحقق إسلام أهل العصور المتأخرة من السُّنَّة كما لا بد لهم من القرآن الكريم

وإذا كانت السُّنَّة لا بد منها في إسلام الصحابة الذين عاشوا في حياة النَّبيّ ﷺ وسمعوا منه واقتدوا بما رأوه من هديه فلا بد منها في إسلام مَنْ يأتي بعد زمانهم من التابعين وأتباعهم ومن يأتي بعدهم في كل عصر إلى يوم القيامة.

إن الله تعالى فرض على المسلمين في العصور اللاحقة ما فرضه على المسلمين في العصور السابقة من الصلاة والزكاة والحج، وأحل لهم من الطيبات ما أحله للسابقين، وكذلك تحريم الخبائث، وتشريع الشرائع والأحكام المتعلقة بأحوال الأفراد والأُسَرِ والمجتمعات، فكيف يعرف المسلمون في العصور المتأخرة من الدين وأحكامه التفصيلية ما عرفه السابقون؟.

لقد أمر الله تعالى أهل العصور المتأخرة كما أمر المؤمنين في عصره ﷺ إذا اختلفوا في أمر أن يردوه إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقد عمل الصحابة رضي الله عنهم بهذه الآية فيما لا يحصى مما اختلفوا فيه في حياتهم في مكة ثم في المدينة قبل الهجرة وبعدها وكان النَّبيّ ﷺ يفصل بينهم بآيات القرآن الكريم وبسنته.

وهكذا تقتضي الآية أن يكون مَرَدُّ ما يَخْتَلِف فيه أيُّ جماعة من المسلمين في كل زمان إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة النَّبيّ ﷺ، وجميع ما تقدم يقتضي بقاءَ السُّنَّة وحفظها؛ لأن إسلام هذه الأمة لا يتحقق في كل الأزمنة إلا بحفظ السُّنَّة وبقائها في كل العصور.

من بصائر الدين معرفة كيف حفظت السُّنَّة

لقد عَلِمْنا عِلْمَ اليقين بأن القرآن الكريم محفوظ، وبأنه سيبقى محفوظاً إلى يوم القيامة بما أخبرنا الله تعالى به من أنه تكفل بحفظه في قوله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فما هي الطريقة التي نطمئن بها ونعلم بأن السُّنَّة محفوظة أيضاً؟

وهذا أمر ضروريٌّ لأنه من الفقه في الدين، وهو ضروريٌّ أيضاً من أجل أن يحفظ المسلمُ الْمُتَعَرِضُ لِفِتَنِ التشكيك في الدين نَفْسِه من تلك الفتن.

فالعلم المتعلق برواية السُّنَّة من عوامل البصيرة في الدين.

وإذا اسْتَبْصَرَ المسلم الذي يعيش في هذا العصر بضياء هذا العلم استطاع أن يروي الأحاديث عن النَّبيّ عليه أفضل الصلاة والسلام وهو على يقين فيما يروي كما كان الصحابة ﷺ على يقين فيما رَوَوْا عن النَّبيّ ﷺ.

وكذلك الْمُستبصر ببصائر هذا العلم إذا سمع من يروي عن النَّبيّ ﷺ أحاديث موضوعة مثل أنه ﷺ سُئِلَ: «**هل يزني المؤمن؟ فقال: قد يزني، وسئل: هل يسرق؟ فقال: قد يسرق، وسئل: هل**

يكذب؟ فقال: لا؛ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» فإنه يعرف أنه كَذِبٌ، ويعرف الكذابَ الذي افتراه وجعل له إسناداً مُفْتَرَى.

نقل السُّنَّة أعظم منهج علمي في نقل الأخبار

وإنَّ هذا المنهج الذي نُقِلَتْ به سنة النَّبيّ ﷺ هو أعظم منهج علمي في نقل الأخبار، وهو مما وفق الله إليه أُمَّتَنَا ومَيَّزَها به عن سائر الأمم؛ ولم يوجد في أمة من الأمم التي خَلَتْ من قبلُ؛ فهو خصوصية من خصائصها التي تَعْتَزُّ وتَفْتَخِرُ بها.

وأعظم جوانب هذا المنهج هو القواعدُ التي يُبْنَى عليه الحكم بصحة الحديث، ولذلك سيكون معظم البيان لهذه الجوانب مرتبطاً بالشروط التي لابد من وجود كل واحد منها لِيُحْكَمَ على الحديث بالصحة التي لا بد منها عند الاعتماد عليه في سائر الأمور الدينية.

هذا وإن البيان لبعض ما يتعلق بهذه الشروط كاف لتبديد ظلمات الجهل، وذلك البيان يظهر عظمة علوم الإسناد التي تُبْنَى عليها الثقة بما صححه علماء الحديث. وقبل بيان هذه الأمور أُذَكِّرُ بأنه ليس معنى الحديث الصحيح أنه ثابت كثبوت القرآن الكريم، ولكن معنى صحة الحديث أنه وجدت فيه شروط معينة يترجح بها صحة الرواية، وأنه ليس فيها خطأ أو كذب.

علماء الحديث يبنون قبولَ الحديث والحكمَ بصحّته على الاحتياط

ومن أهم ما ينبغي معرفته في هذا الأمر أن علماء الحديث يبنون قَبُولَ الحديث أو عدمَ قَبُولِه على الاحتياط والحذر، هذا وإن تغليب جوانب الاحتياط في قبول الحديث كثيرةٌ أرى من المهم أن أبيّن أهمها بأمثلة مختصرة.

من أمثلة الاحتياطات

الأول: تضعيف رواية من قَلَّ ضبطُه وإن كان من كبار الصالحين

وقد يكون الحكم على الحديث بالضعف بسبب وجود راوٍ في سنده ممن يضرب بهم المثل في الصلاح والتقوى والفضلِ والعلمِ ولكنه ضَعُفَ حفظه وغلب عليه جانب من الغفلة.

فعندما يروي حديثاً بسنده المتّصل وقد وجدت في جميع رواته العدالة والضبط إلا أنه من المحتمل أن يكون رواه على الصواب، كما أن من المحتمل أنه قد غلط فيه فإن علماء الحديث يحكمون على الحديث بالضعف.

وقد نَقَلَ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) عن الإمام أحمد أنه قال عن عَبَّاد بن كثير: رَوَى أحاديثَ كَذِبٍ لم يسمعها وكان صالحاً، فقيل له: فكيف روى ما لم يسمع؟ قال: البَلَهُ والغفلة.

وفي (مقدمة صحيح مسلم) أن عبد الله بن المبارك قال لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، فَتَرَى أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ قَالَ سُفْيَانُ: بَلَى، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَكُنْتُ إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ فِيهِ عَبَّادٌ، أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ، وَأَقُولُ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ.

ونقل ابن حَجَرٍ في (تهذيب التهذيب) عن ابن حبان أنه قال عن عبد الله بن مُحَرَّر: كان من خيار عباد الله، إلا أنه كان يكذب ولا يعلم، ويقلب الأسانيد ولا يفهم.

وذكر ابن حجر أيضاً في (تهذيب التهذيب) مسلمَ بن خالد الزنجي فقيهَ مكة وشيخَ الشافعي قبل ذهابه إلى مالك، ونقل عن البخاري أنه منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وعن ابن سعد أنه كان كثير الغلط في حديثه وكان في هديه نعم الرجلُ، ولكنه كان يغلط اهـ، ولذلك فإن علماء الحديث يضعفون روايته.

الثاني: عدم الاعتماد على رواية الثقات إلا مع اتصال السند

فَمَهْما ارتفعتْ درجةُ الثقة في الراوي في العلم والفضل وروى الحديث عن شيوخه الثقات واحداً بعد واحد فلا تقبل روايتهم إذا وجد انقطاع في السند، وقد قرر ذلك الإمام مسلم في مقدمة

صحيحه ناقلاً له عن عبد الله بن المبارك عندما سأله الثقة أبو إسحاق الطالَقانيُّ عن حديث: «**إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ، وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ؟**» الذي رواه عن شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عن رَسُولُ اللهِ ﷺ، فبين له ابنُ المبارك ضعف هذا الحديث الذي رواه الثقة الطالَقانيُّ عن الثقة شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ عَنِ الثقة الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عن رَسُولُ اللهِ ﷺ بسبب عدم اتصال السند قائلاً: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ اهـ. والمعنى أن هذا الحديث ضعيف لا يُعتمد عليه لانقطاع سنده وإن كان رجالُ إسناده كُلُّهم ثقات.

الثالث: تقديم جرح الراوي على تعديله

إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل قُدِّمَ الجرح على التعديل وإن كان عدد المعدلين أكثر كما في مقدمة ابن الصلاح وإرشاد طلاب الحقائق للنووي وغيرهما، ويحكم على الحديث بالضعف.

الرابع: لا بد في صحّة الحديث من موافقة الراوي للرواة

فإذا وجد في حديث اتصال السند والعدالة والضبط في كل الرواة وخالف أحد رواته وهو عدل ضابط في روايته عن شيوخه

وشيوخ شيوخه العدولَ الضابطين كانت روايتُه هذه ضعيفةً؛ لأنه وإن كان عدلاً ضابطاً قد خالف في هذه الرواية من هم أوثق منه من حيث العددُ أو من حيث الضبطُ، وحينئذ تكون الرواية الأوثق هي الصحيحة، وتكون رواية الشاذة ضعيفة، وهذا النوع يسمى عند المحدثين (شاذّاً).

الخامس: لا بد في صحة الحديث من أن تسلم رواياته من الاضطراب

وكذلك يُحْكَمُ على الحديث الذي وجدت فيه الشروط السابقة بالضعف إذا رُوِيَ من طريقين وقد خالف ثقةٌ من أحد الطريقين ثقةً مثلَه في درجته بحيث لا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر، ولا يمكن الجمع بين الروايتين فإن المحدثين يحكمون على الروايتين بالضعف، وهذا ما يعرف عند المحدثين ب (المضطرب).

السادس: لا بد في صحّة الحديث من سلامته من علة خفية

قد يقتضي ظاهر الحديث الحكم عليه بالصحة، وقد تحققت في الظاهر جميع شروط الصحيح، ومع ذلك يضعفه جهابذة المحدثين لاكتشافهم علةً خفيةً توجب ضعفه مع أن ظاهره السلامة منها.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الدارقطني في كتابه (العلل ١/ ٤٥) أن من العلل أن يدرك الراوي شخصاً ويسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فَهي ضعيفة وعِلَّتُها أَنه لم يسمعها من شيخه.

وذكر من الأمثلة على ذلك أن السند الذي روى به الإمامُ أحمد في (المسند/ ١٢١٧٧) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ قَالَ: «**أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ...**» فيه علة الانقطاع؛ قال الدارقطني: ولا شك أن يَحيَى بن أَبي كثير رأى أنساً ولكنه لم يسمع منه هذا الحديث اهـ. أقول: ولا يلزم من هذه العلة في هذا السند المُعَلِّ ضعفُ المتن، بل هو صحيح له أسانيد أخرى صحيحة.

وعِلْمُ (علل الحديث) لا يُحْسِنُ الكلام فيه إلا القليل كالإمام أحمد وعلي بن المديني وابن أبي حاتم والدارقطني وغيرهم.

السابع: لا يعتمد توثيق أحد الرواة على الإبهام

فإذا روى المحدث حديثاً عن راو مبهم ووثقه قائلاً حدثني الثقة عن فلان وتَمَّمَ السند والمتن، ووجدت كل شروط الصحة في هذا الحديث إلا أننا لم نعرف الراوي المبهم الذي عناه بقوله: حدثني

الثقة فلا يكون الحديث صحيحاً وإن كان الذي أبهمه إماماً من كبار علماء الجرح والتعديل؛ لأنه قد يكون ثقة عنده وليس ثقة عند غيره.

الثامن: رواية المدلس بلفظ (قال) أو (عن) يحكم عليها بالانقطاع والضعف

من كان عنده تدليس خفيف لا يقدح في عدالته وروى أحاديث تحققت فيها شروط الصحيح الأخرى فيشترط في الحكم على روايته بالصحة أن يصرح بالسماع؛ فإذا روى حديثاً عن عدل ضابط ولم يصرح بالسماع منه كأن رواه بلفظ يحتمل السماع مثل لفظ (عن) أو لفظ (قال) فلا يحكم باتصال سند هذا الحديث ويكون الحديث في حكم المنقطع الضعيف لاحتمال تدليسه مع أنه يُحتمل سماعُه واتصالُ السند، لكن يحتمل أيضاً عدم سماعه.

من جوانب الاحتياط: الدقة في بيان نسب أحد الرواة

وقد بلغ من حرصهم على أداء الروايات كما سمعوها أنهم يمتنعون أن يزيد أحدهم كلمةً أو جملةً يُحْتاجُ إليها في معرفة نسب أحد رجال السندِ إذا لم تكن هذه الكلمة أو الجملة مما سمعه من شيخه في هذا السند. وعند الحاجة إلى بيان نسب أحد الرواة فإن

المحدث يذكر ذلك النسب ويبين أن هذا البيانَ زيادةٌ منه، والأمثلة على هذا في الصحيحين كثيرة جداً، فإذا قرأت سندَ حديث وفيه عبارةُ: (وهو ابن فلان) فاعلم أنها زيادة من الراوي لم يسمعها من شيخه في هذا السند، والذي يبين هذا أنه وضع في بدايتها عبارةَ: (وهو).

ومن الأمثلة في هذا أن البخاري عندما سمع من شيخه أبي النعمان وهو: محمد بن الفضل السدوسي حديثَ: ((**أُمِرَ النَّبِيّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ**)) سمع من شيخه السندَ هكذا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، ولكن عندما رواه في صحيحه/٨١٥ قال في سنده: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فزاد عبارة: (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) خشية أن يلتبس اسمُ شيخِ شيخِه هذا باثنين من شيوخ شيوخه وهما: حماد بن أسامة، وحماد بن مسعدة.

ومن الأمثلة قول الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُو ابْنُ عُلَيَّةَ — في روايته لحديث/٧٤٨: ((**صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ**)).

ومنها إذا شك الراوي بلفظ كلمة فلا يجزم بها بل يروها على الشك

قد يحفظ الراوي الحديث وفيه كلمة يعرف معناها ويشك في لفظها فإنه لا يرويها إلا مع بيان شكه في لفظ تلك الكلمة، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه البخاري/ ١٨٤) عن هشام بن عروة بن الزبير عن زوجته بنتِ عمه فاطمةَ بنتِ المنذر بن الزبير عن جدتها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما عن النَّبيّ ﷺ في حديث طويل: «**وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ مِثْلَ – أَوْ قَرِيبَ مِنْ – فِتْنَةِ الدَّجَّالِ** لاَ أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ، **يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا المُؤْمِنُ – أَوِ المُوقِنُ –** لاَ أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ، **فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وَأَمَّا المُنَافِقُ – أَوِ المُرْتَابُ –** لاَ أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ، **فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**»فقد شَكَّتْ فاطمة بنت المنذر في كلمات فبينت الكلمات التي شَكَّتْ فيها.

وقد روى ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله ١/ ٣٤١) عن ربيعة بن يزيد أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ، كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ فَرَغَ مِنْهُ قَالَ: (**اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا فَكَشَكْلِهِ**).

وروى (البخاري/ ١٧١١) من طريق أَبِي عُثْمَانَ النهدي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قصةَ أكلِ أهل الصُّفَّة في بيت أبي بكر ﷺ وزيادةِ بركة الطعام، وفي آخر الحديث قال أبو عثمان: (**أو كما قال**).

وهذا داخل في العمل الذي وجهنا النَّبيّ ﷺ إليه فيما رواه الشافعي في (المسند/ ١٦) عن ابن مسعود ﷺ عن النَّبيّ ﷺ قال: «**نَضَّرَ اللَّه عَبْداً سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَرَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا فَرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ وَرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ أَدَّاهُ إلى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ**».

إضاءات حول نقل السُّنَّة من مقدمة صحيح الإمام مسلم

وقد ذكر الإمام مسلم في أول صحيحه مقدمةً كثيرةَ الفوائد، وقد انتفع بها العلماء أرى من الخير أن أذكر منها بعض الإضاءات الموقظة راجياً أن ينتفع بها من يطالع هذه الرسالة:

الإضاءة الأولى: أنه روى عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه روى في خطبة له عن النَّبيّ ﷺ قال: «**لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ**».

الثانية: أنه روى تحذير النَّبيّ ﷺ من أن يروي المسلم كلَّ ما يسمع، كحديث: «**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»، وقول عمر ﷺ: «**بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»

الثالثة: نقل توجيه النَّبيّ ﷺ لأمته ما يُنَبِّهُهُم ويحذرهم من روايات الكاذبين؛ فروى عن النَّبيّ ﷺ حديث: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ**» وحديثاً آخرَ بمعناه.

الرابعة: رَوَى عن الصحابة ﷺ وعن التابعين وأتباعهم الحذر والتحذير من قبول الرواية عن المتساهلين في الرواية؛ ومن ذلك ما رواه عن التابعي مجاهد رحمه الله تعالى أنه قال:

جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: **إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ.**

الخامسة: عقد باباً رَكَّزَ فيه على (أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ) و (أن الرواية لا تكون إلا عن الثقات) و (أن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة). وروى في هذا الباب عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: (إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ).

وعن عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، أنه قال: (الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ).

السادسة: بَيَّنَ الإمام مسلم أن من منهج أهل الحديث تحذيرَهم من الرواية عن غير الثقات الضابطين المؤهلين لأن يؤخذ

عنهم العلم وإن كان أحدهم تقياً صالحاً، أو صاحب منصب اجتماعي أو جاه، وذكر أمثلة على ذلك.

السابعة: كما بَيَّنَ أن من منهج أهل الحديث تحذيرَهم من رواية الغرائب وروى عن حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرَو بْنَ عُبَيدٍ، قَالَ حَمَّادٌ: فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ، وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ، وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: (بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ) قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ **إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ**، قَالَ: يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: (**إِنَّمَا نَفِرُّ أَوْ نَفْرَقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ**).

قال النووي في شرحه: معناه إنما نهرب أو نخاف من هذه الغرائب التي يأتي بها عمرو بن عبيد مخافة من كونها كذباً؛ فنقع في الكذب على رسول الله ﷺ إن كانت أحاديث، وإن كانت من الآراء والمذاهب فحذراً من الوقوع في البدع أو في مخالفة الجمهور.

الثامنة: بَيَّنَ الإمام مسلم ضرورة الْكَشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، لأن الأخبار فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيبٍ؛ فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا

فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، انتهى المراد نقله من مقدمة صحيح مسلم.

رواية السُّنَّة بعد تدوينها نَقْلَةٌ عظيمة مباركة

من أعظم جوانب التوفيق في نقل السُّنَّة ما تحول فيه نَقْلُها من رواية الأحاديث مفردةً كل حديث بسند إلى رواية الأحاديث مدونةً في كتب، وممن شرفه الله تعالى بهذا الفضل الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، قال البخاري في (صحيحه ١/ ٣١): وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: (**انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ، وَلاَ تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ وَلْتُفْشُوا العِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لاَ يَعْلَمُ، فَإِنَّ العِلْمَ لاَ يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا**).

وروى الدارمي في (سننه ١/ ٤٣١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: (كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَكَ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَهُ**).

وفي رواية قال: (**كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنْ انْظُرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاكْتُبُوهُ فَإِنِّي قَدْ خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ أَهْلِهِ**). وكان لهذا التحول في نقل السُّنَّة فوائد عظيمة:

** منها: تسهيل نقل السُّنَّة؛ فبدلاً من نَقْلِ كُلِّ حديثٍ بسندٍ، صار يُنْقَلُ الكتابُ الذي فيه ألوف الأحاديث؛ فقد روى مالك أحاديث الموطأ كل حديث بسنده، ولكن بعد ذلك صاروا يروون الموطأ كله بسند واحد، وكذلك بقية كتب السنة.

** ومنها زيادة قوة نقل الأحاديث حتى بلغت هذه القوة في الرواية مبلغ التواتر؛ فالحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري أو مالك أو الترمذي أو الإمام أحمد قد نَقَلَهُ كلٌّ منهم بإسناد صحيح بينهُ وبين النَّبيّ ﷺ برواية عدل ضابط عن عدل ضابط مع اتصال السند وسلامته من الشذوذ ومن علة قادحة، أما نقل الحديث الموجود في أحد هذه الكتب من زمن المؤلف للكتاب إلى عصرنا فهو أقوى بدرجات كثيرة؛ لأن هذا النقل بلغ أعلى درجات الرواية وهي التواتر؛ لأن الكتاب الذي فيه هذا الحديث نقل من عصر مؤلفه إلى العصور المتأخرة متواتراً.

نحن في هذا العصر نعلم أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه روى عن النَّبيّ ﷺ قال: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**» نعلم ذلك بناء على الأسانيد الصحيحة في البخاري أو مسلم أو مسند أحمد أو غيرها، ولكننا نعلم أنه قد وصلنا هذا الحديث من زمن

أحد هؤلاء المؤلفين بما نقله علماء المسلمين لهذه الكتب نقلاً متواتراً؛ وبهذا تكون رواية الحديث من البخاري إلى عصرنا أقوى من رواية الحديث من أبي موسى الأشعري إلى البخاري لأنها لم تصل إلى درجة المتواتر.

الفصل الثالث

في مناقشة بعض الشبهات وردِّها

تَفَنَّنَ الطاعنون في السُّنَّة، والمشككون في حُجِّيَّتِها، ونَوَّعُوا الأساليب في ذلك.

ونقف في هذا الفصل مع أشهر الشبهات التي يقذفونها في قلوب الجاهلين البعيدين عن العلم وعن العلماء؛ لِنُبَدِّدَ بضياء العلم ظلماتها، وأقتصر على ذكر أهم تلك الشبهات، وهي أربع:

١ــ قولهم: الحديث الصحيح ليس قطعياً.

٢ – قولهم: ليس كل شيء في السُّنَّة تشريعاً.

٣ – قولهم: السُّنَّة إذا خالفت القرآن ترد.

٤ – قولهم يوجد أحاديث لا يقبلها العقل.

اقتباسان من ضياء علم الإمام الشافعي

وقبل مناقشة هذه الشبهات أتحف القارئ بجواهر من ضياء علم الإمام الشافعي في مجال مناقشة الشبهات وإبطالها، وهو الإمام الذي قال عنه الإمام أحمدُ: إن فاتك حديث بِعُلُوٍّ تجدْه بِنُزُول ولا يضرك في دينك ولا في عقلك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف

أن لا تَجِدَه إلى يوم القيامة؛ **ما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله عز وجل من هذا الفتى القرشي** (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٠٣).

وقد ظهر في عصره رحمه الله تعالى ظلماتُ جهالةٍ ينكر بعض أصحابِها الاعتماد على السُّنَّة مطلقاً، ويزعمون أنهم في تدينهم يكتفون بالقرآن الكريم، وبعضهم ينكر الاعتماد على خبر الواحد وإن كان من أعظم التقات.

وكان الشافعي أحدَ الذين بينوا بطلان هذه الضلالات بنور العلم احتجاجاً بكتاب الله تعالى وبما تواتر أو اشتهر من سنة رسول الله ﷺ.

وقد أودع هذا الضياء في كتبه لتنتفع بها علماء الأمة في كل العصور، وسأقتصر من علم هذا الإمام على اقتباسين دونهما في كتبه نصيحة للأمة لتنتفع بها الأجيال من طلاب العلم، وسأذكر في هذه الرسالة خلاصتهما لينتفع من يطالع هذه الرسالة بذلك.

الاقتباس الأول: مأخوذ من حوار طويل في خمس صفحات كبيرة من كتاب (الأم كتاب جماع العلم ٧/ ٢٨٧ – ٢٩٢) وكتاب (الأم) فيه حوارات كثيرة مختلفة، وكثير منها في الفروع الفقهية مع أتباع الأئمة المجتهدين السابقين كأتباع أبي حنيفة ومالك رحمهم الله تعالى جميعاً.

وهذه خلاصة هذا الحوار:

أولاً: قال الشافعي: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا نَسَبَهُ النَّاسُ أَوْ نَسَبَ نَفْسَهُ إلَى عِلْمٍ يُخَالِفُ فِي أَنْ فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اتِّبَاعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِهِ.

ثانياً: ذكر الشافعي أن الله عز وجل لم يجعل لأحدٍ بعده إلا اتباعَه، وأنه لا يلزم قولٌ بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ وأن ما سواهما تَبَعٌ لهما.

ثالثاً: ذكر أن فرض الله تعالى علينا وعلى مَنْ بعدَنا وقبلَنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحدٌ لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ.

رابعاً: ذكر أنَّ فرقةً ضالة لا يعتمدون في تدينهم على ما روي من سنة رسول الله ﷺ، ويزعمون أنهم يعتمدون على القرآن الكريم.

الشافعي يبين الحق بمناظرات

وقد بَيَّنَ الشافعيُّ الحقَّ في هذا الجانب بمناظرة هادئة قوية مع أحد أفراد هذه الطائفة ممن ينسب إلى العلم بمذهب أصحابه. وكان من حكمة الشافعي في ذلك أنه جعل اعتماده في مناظرته مبنياً على القرآن الكريم.

وأوَّلُ الأمور التي ركَّزَ الشافعي عليها واقتنع بها ذلك الرجلُ بالحجة والبرهان في هذه المناظرة أنَّ سنة النَّبيّ ﷺ هي (الحكمة) التي أنزلها الله مع القرآن الكريم.

والأمر الثاني: ما بينه الشافعي من وجوب اتباع نَبِيِّهِ ﷺ وامتثال أمره واجتناب نهيه، وبنى ذلك على آيات كثيرة.

والأمر الثالث: ما بينه الشافعي بالحوار على طريقة السؤال والجواب أنَّ الله تعالى إذا فرض علينا شيئاً فلا بد أن يدلنا على الطريقة التي نعرف بها فرضه؛ لأن الفرض علينا وعلى من هو قبلَنا ومن بعدَنا واحدٌ.

والأمر الرابع: بَيَّنَ الشافعي للرجل أنه لا يَجِد هو ولا أحدٌ قبلَه ولا أحدٌ بعده ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ سبيلاً إلى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر النبي ﷺ إلا بالخبر المروي عن رسول الله ﷺ.

ثم أكّدَ الشافعي رحمه الله تعالى الأمر الرابع بأنه لا بد من الاعتماد على الخبر في معرفة ناسخ القرآن ومنسوخه، فذكر له قوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة:١٨٠] وذكر قوله عز وجل: ﴿**وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ**﴾ [النساء:١١]

ثم ذكر الشافعي: أنه بالخبر عن رسول الله ﷺ نقولُ إن آيةَ الفرائض نسخت الوصيةَ للوالدين والأقربين. وذكر أنه لو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل: الوصية نسخت الفرائضَ فإننا لا نجد الحجة عليه إلا بخبر عن رسول الله ﷺ.

وفي نهاية هذا الحوار ذكر الشافعيُّ أن الرجل الذي كان يُعَدُّ من علماء هذه الفرقة الضالة قال للشافعي: **الحجة لك ثابتة بأن علينا قبولَ الخبر عن رسول الله ﷺ، كما أقر له بأن الحكمة التي أنزلها الله تعالى**

كما أنزل الكتاب هي السُّنَّة. ثم قال الرجل: وقد صرت إلى أنَّ قبولَ الخبرِ لازمٌ للمسلمين؛ لما ذكرتَ، وليست تدخلني أنَفَةٌ من إظهار الانتقال عما كنت أرى إلى غيره إذا بانت الحجة فيه، بل أتدينُ بأنَّ عليَّ الرجوعَ عما كنت أرى إلى ما رأيتُه الحقَّ.

الاقتباس الثاني: من كلام الشافعي في (الرسالة) [1]

الحجة في تثبيت خبر الواحد

قال الشافعي: فإن قال قائل: اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد، فذكر أحاديث مشهورة تدل جميعها على تشريع الاعتماد على خبر الواحد وذكر سنده في كلٍّ منها.

ومن هذه الأحاديث التي احتج بها:

** أولاً حديث: **عبد الله بن مسعود** ﷺ أن النَّبيّ ﷺ قال: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحفِظَهَا وَأَدَّاهَا؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[2].

---

(١) (الرسالة/١/٤٠٠) و (الرسالة) أول كتاب أُلِفَ في علم أصول الفقه.

(٢) أخرجه بالإضافة إلى الشافعي كلٌّ من الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم عن عدد من الصحابة ﷺ.

قال الشافعي: فلما نَدَب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظِها وأدائها امرأً يؤديْها، - والامْرُءُ واحدٌ - دلَّ على أنه لا يأمر أن يُؤدَّى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أُدِّيَ إليه؛ لأنه إنما يُؤدَّى عنه حلالٌ، وحرامٌ يُجتَنَب، وحدٌّ يُقام، ومالٌ يؤخذ ويعطى، ونصيحةٌ في دينٍ ودنيا. ودل على أنه قد يحمل الفقهَ غيرُ فقيه، يكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً اهـ.

** **ثانياً: حديث أبي رافع** ﷺ **قال: قال النَّبيّ** ﷺ: «**لا أُلفِيَنَّ أحدكم متّكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما نهيتُ عنه أو أمَرْتُ به، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»(٣)

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي هذا تثبيتُ الخبر عن رسول الله ﷺ وإعلامُهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا له نصَّ حكمٍ في كتاب الله تعالى.

** **ثالثاً: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلاَةِ الصُّبْحِ، إِذْ أَتَاهُمْ آتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ** ﷺ **قَدْ أُنْزِلَ**

(٣) أخرجه بالإضافة إلى الشافعي كلٌّ من الإمام أحمد وأبو داود والطبراني في الكبير وغيرهم.

عَلَيْهِ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الكَعْبَةِ»(٤).

قال الشافعي: وأهلُ قباءٍ أهلُ سابقةٍ من الأنصار وفقهٍ، وقد كانوا على قبلةٍ فَرَضَ اللهُ عليهمُ استقبالَها، ولم يكن لهم أن يَدَعوا فَرْضَ اللهِ في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجة، ولم يَلْقَوْا رسولَ الله ﷺ، ولم يَسْمَعُوا ما أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ في تحويل القبلة.

وذكر أنهم لم يستقبلوا الكعبة بسماع من رسول الله ﷺ ولا بخبر جماعة بل انتقلوا إليها بخبرِ واحدٍ كان عندهم من أهل الصدق.

وذكر أن أهل قباء لم يكونوا ليفعلوا ذلك إلا وهم يعلمون بأن الحجة تثبُت بمثله، إذا كان من أهل الصدق.

وأنهم لم يكونوا ليفعلوا مثل هذا الأمر العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثَه، وذكر أنهم لا بد أن يخبروا رسول الله بما صنعوا منه، وأنه لو كان اعتمادهم على خبر الواحد غير مقبول لأخبرهم النَّبيّ ﷺ بأنه لا يصح لهم أن يتركوا القبلة التي كانوا عليها إلا بسماعهم من النَّبيّ ﷺ أو بخبر جماعة أو خبر أكثر من واحد.

---

(٤) أخرجه بالإضافة إلى الشافعيّ البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما.

** رابعاً: حديث أنس ﷺ قال: «كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ وتمر، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ، إِلَى هَذِهِ الجِرَارِ فَاكْسِرْهَا، فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَرَتْ» (٥).

وذكر الشافعي: أن هؤلاء في العلم والمنزلة من النَّبيّ وتَقَدُّمِ صحبتهم له بالموضع الذي لا يُنكِره عالم، وأن الخمر كان عندهم حلالاً، فجاءهم واحد وأخبرهم بتحريم الخمر، فأمر أبو طلحة بكسر الجرار، ولم يقل هو، ولا واحد منهم: نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله مع قربه منا أو يأتينا خبرُ عامَّة. وذكر أنهم لا يدَعون إخبارَ رسول الله بما فعلوا، وأنه لو لم يصح لهم الاعتماد على خبر الواحد في هذا فإن النَّبيّ ﷺ لا بد أن يبين لهم.

** **ثم ذكر الشافعي** أمراً متواتراً وهو إرسال رسائل للملوك عصره تصل كل واحدة منها بنقل ثقة واحد من أصحابه ﷺ لملك من الملوك، ووصلت رسائل النَّبيّ ﷺ إلى اثني عشر ملكاً يدعوهم إلى الإسلام، وبَيَّنَ ﷺ لهؤلاء الملوك أنهم صاروا بهذه الرسائل من المسؤولين عند الله تعالى لأنهم بلغتهم الدعوة وقامت عليهم الحجة.

---

(٥) وأخرجه البخاري ومسلم.

** **ثم روى الشافعي** بسنده أموراً مشهورة في عصر الصحابة ﷺ كان اعتمادها والعمل بكلٍّ منها مبنياً على رواية ثقة واحد.

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب ﷺ قضى في الإبهام بخمسَ عشرة، وفي التي تليها بعشر، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بتسع، وفي الخنصر بست اعتماداً على معرفته بأن النَّبيّ ﷺ قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خمسة أطراف مختلفةِ الجمال والمنافع: فنزَّلها منازِلَها، فحكم لكل واحد من الأطراف بقَدْره من دية الكفِّ.

وذكر أن ما قضى به عمر كان اجتهاداً منه مبنياً على ما عَرَفَ من الخبر أن دية اليد خمسون، ثم ترك اجتهاده بعد معرفته أن في كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ في كل إصبع عشرٌ من الإبل.

** **ثم روى الشافعي** قضية أخرى كذلك فروى بسنده أن عمر ﷺ كان يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً. حتى أخبره الضّحّاك بن سفيان ﷺ وهو ثقة واحد أن رسول الله

كتب إليه: أن يُوَرِّث امرأة أَشْيَمَ الضِّبَابِيّ من ديته، فرجع إليه عمر(٦).

فاستدل الشافعي رحمه الله تعالى بذلك على أن السُّنَّة إذا وُجدت وجب على الناس ترك كل عمل وُجدت السُّنَّة بخلافه.

** **وروى الشافعي** عن عمر ﷺ أنه عامل المجوس في القتال والجزية معاملة أهل الكتاب وليس هم من أهل الكتاب اعتماداً على رواية ثقة واحد وهو عبد الرحمن بن عوف ﷺ عن النَّبيّ ﷺ قال: «**سُنّوا بهم سُنَّةَ أهْل الكِتاَبِ**»(٧) **(انظر الرسالة للشافعي من ص ٤٠٠ إلى ص ٤٢٥)**.

زبعد الاستضاءة بما تقدم من كلام هؤلاء العلماء نعود إلى مناقشة الشبهات التي تقدم ذكرها.

---

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير عن المغيرة بن شعبة عن أسعد بن زرارة أنه قال لعمر بن الخطاب ﷺ «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ أَنْ: يُوَرِّثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَبَابِيّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا**» ورجاله ثقات كما في مجمع الزوائد.

(٧) أخرجه مالك في الموطأ والبيهقي في السنن.

الشبهة الأولى قولهم:

الحديث الصحيح ليس قطعياً، والبخاري ليس معصوماً

أما الشبهة الأولى وهي قولهم: **الحديث الصحيح ليس قطعياً**، ويربطون بهذه الشبهة ما يحاولون به زعزعة الثقة برواة الحديث، أو بالكتب المعتمدة عند المسلمين في معرفة الأحاديث الصحيحة، كقولهم: **البخاري ليس معصوماً**، مع اختيارهم بعض الأحاديث الصحيحة التي قد يشكل معناها على العامة فيقولون لهم: انظروا إلى هذا الحديث من صحيح البخاري أو من صحيح مسلم هل يُعْقَلُ أن النَّبيّ ﷺ قال هذا الكلام.

وقبل الجواب عن هذه الشبهة نقول: نعم **الحديث الصحيح ليس قطعياً، والبخاري ليس معصوماً، وصحيح البخاري وصحيح مسلم ليسا كالقرآن الكريم.**

أما إثارةُ هذه الشبهةِ والمغالطةِ الخبيثةِ في قولهم: **الحديث الصحيح ليس قطعياً** فهي بدعةُ ضلالةٍ جديدةٌ من أقبح البدع؛ يريدون منها زعزعة الثقة برواية السُّنَّة كلها.

وغالباً يضيفون إليها شبهات أخرى متنوعة كمحاولتهم زعزعة الثقة بروايات أبي هريرة رضي الله عنه الذي هو أكثر الصحابة رضي الله عنهم رواية للحديث، ويكفي في الدلالة على الثقة برواياته أنه قد روى

عنه عدد من الصحابة منهم ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس، ﷺ كما روى عنه كبارُ التابعين وأئمتُهم ثم أئمةُ أتباع التابعين ثم أئمةُ كل عصر من عصور الأمة [٨].

ولأهل الفتنة غرض خبيث في هذا التشكيك لأنهم يعرفون أنه إذا استطاعوا بشبهاتهم زعزعة ثقة مسلمٍ بـ (**صحيح البخاري**) وبـ (**روايات أبي هريرة** ﷺ) فقد يكون ذلك سبباً لزعزعة ثقته بالسُّنَّة كلها؛ لأن هذا المسلم الذي يشككونه يسمع العلماء يقولون: أصح الكتب بعد القرآن الكريم (**صحيح البخاري**)، وقلما يسمع أحداً يتكلم في الدين في مجلس علم إلى وهو يسمع الرواية عن (أبي هريرة ﷺ)؛ فإذا حصل عنده شك في رواية أبي هريرة ﷺ أو في صحيح البخاري فقد يمتد هذا إلى الشك بالسنة كلها.

بيان بطلان الشبهة الأولى

ويكفي في معرفة بطلان هذه الضلالة المنهجُ المشهور المتواتر من اعتماد المسلمين في أمور دينهم ودنياهم على رواية العدل.

---

(٨) وقد رد العلماء الشبهات التي أثارها بعض المستشرقين حول روايات أبي هريرة ﷺ ومنهم الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله تعالى في كتابه (**السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**).

كيف كان تبليغ الدين في زمن النَّبيّ ﷺ ؟

إنَّ المنهج الذي سار عليه النَّبيّ ﷺ وأصحابه ﷺ معروف مشهور تناقلته الأمة جيلاً بعد جيل.

وقد عرف الخاصة والعامة أن الله تعالى أرسل نبيه محمداً ﷺ بهذا الدين الكامل الشامل لكل ما يتعلق بالإنسان من العقائد والتشريعات إلى جميع البشر الموجودين في عصره، وإلى جميع من يأتي بعد عصره.

وقد كانت جميع أمور الدين في عصر النَّبيّ ﷺ وفيما بعده من العصور إلى يومنا هذا يُعْتَمَدُ فيها على النقل الصحيح سواء كان قطعياً متواتراً أو من رواية الآحاد؛ وإن المسلمين في زمن النَّبيّ ﷺ كانوا يؤمنون بما سمعوا من رسول الله ﷺ ويعملون به، وكانوا يؤمنون بما نقله لهم الثقة عن رسول الله ﷺ ويعملون به أيضاً.

وكان النَّبيّ ﷺ يأمر من سمع منه الوحي أو الأحكام أو غير ذلك أن يبلغ كلٌّ منهم غيره.

ولم يكن النَّبيّ ﷺ ولا أصحابه ﷺ يشترطون في جوانب الإيمان أو العمل أن يكون نقل الخبر في ذلك قطعياً متواتراً. قال النَّبيّ ﷺ: ((**أَلاَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**)) **[البخاري ومسلم]**

وقال أيضاً: ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً)) [البخاري].

وكان البعيدون عن النَّبيّ ﷺ يتعلمون القرآن وكلَّ شيء مِنْ دينهم من أحد الصحابة ﷺ ويقرؤون القرآن الذي تعلموه في الصلاة وغيرها، ويؤمنون به، وقد يكون ما تعلموه لم يصلهم إلا عن طريق ثقة واحد؛ عن البراء بن عازب ﷺ قال: ((أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَجَعَلَا يُقْرِئَانِنَا الْقُرْآنَ)) [البخاري].

وكان النَّبيّ ﷺ يبلغ الناس البعيدين عنه الدعوة ويعلمهم العقائد والأحكام عن طريق آحاد الثقات الذين يرسلهم؛ فلقد أرسل النَّبيّ ﷺ رسائله إلى الملوك الموجودين في عصره، ودعاهم إلى عقيدة التوحيد وإلى الإيمان بأن محمداً ﷺ رسول الله وحَمَّلَهُمْ مسؤولية أقوامهم إذا لم يؤمنوا، مع أن دعوته ﷺ لم تصلهم قطعية متواترة بل وصلتهم برواية أفراد عدول ثقات.

ومن تلك الرسائل كتابُه ﷺ إلى هرقل ملك الروم وقد أرسله مع دحية الكلبي ﷺ وفيه: ((أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمْ تَسْلَمْ وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ)) [البخاري].

ومن ذلك أنه أرسل معاذاً ﷺ إلى اليمن وقال له: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ**» **[البخاري ومسلم]**.

وعلى هذا المنهج في الدعوة وتبليغ الإسلام سار التابعون وأتباعهم والأئمة المجتهدون وعلماء المسلمين في كل العصور يأخذون أصول دينهم وفروعه مما نقله الثقات.

ولم يكن أحد في ذلك العصر يتكلم في أمور الدين بقطعي أو غير قطعي، ومعصومٍ أو غيرٍ معصوم.

فهذه سنة النَّبيّ ﷺ في تبليغ الإسلام، وهو القدوة الأولى لأمته في كل العصور، وهذه السنة نفسها هي سنة السابقين الأولون من المهاجرين والأنصار في تبليغ الإسلام وهم القدوة الثانية بنص القرآن الكريم؛ **فمن اشترط صفة القطعية في أمور الإيمان أو في التشريعات فقد انحرف عما أرشد إليه القرآن من اتباع النَّبيّ ﷺ واتباع السابقين الأولين.**

يجب الإيمان والعمل بما ثبت في السُّنَّة وإن لم يتواتر

ومما تقدم من الأمور من منهج النَّبيّ ﷺ في دعوته للقريبين منه وللبعيدين عنه وتبليغِه إياهم للقرآن وغيره، ومن بيانِه أن من بلغتهم دعوته وإن كانت غير متواترة مسؤولون عند الله تعالى يَتَبَيَّنُ أنَّ **كل ما ثبت عنه يجب الإيمان به، ويجب اعتماده في جميع الأحكام الشرعية** إذا تحققت فيه شروط الصحة، ولا يضر في ذلك أن يكون الذي رواه واحداً ما دام من الرُّواة الموثوق بأمانتهم وبحفظهم.

وهذا هو منهج الحق الذي من انحرف عنه فلم يؤمن إلا بالأخبار المتواترة فإنه مخالفٌ لشرع الله تعالى، منحرفٌ عن هدي النَّبيّ ﷺ وعن سنته، وعن سنة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

البخاري ليس معصوماً ولكن الأحاديث الصحيحة حجة

وأما قولهم: (**البخاري ليس معصوماً**) فنقول لهم: نعم البخاري ليس معصوماً، وكتابه ليس كالقرآن، لكن الأحاديث التي وضعها في كتابه صحيحة لتوفر شروط الصحيح فيها، والحديث الذي رواه في كتابه يجب علينا اعتماده وشأننا معه كشأن الصحابي الذي رواه.

لقد روى البخاري عن سهل بن سعد رضي الله عنه في صفة الجنة: «**فِيهَا بَابٌ يُسَمَّى الرَّيَّانَ، لاَ يَدْخُلُهُ إِلَّا الصَّائِمُونَ**» فآمن سهلُ

بن سعد بغيبٍ سمعه من النَّبيّ ﷺ في هذا الحديث ونحن كذلك نؤمن بما آمن به سهل بن سعد رضي الله عنه.

وروى البخاري عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِي رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ» فحرم علينا أكل كل ذي ناب من السباع كما حرم على أبي ثعلبة، وهكذا يكون كل ما سمعه الصحابة رضي الله عنهم من النَّبيّ ﷺ وكان حجة في حقهم ووصلنا متحققةً فيه شروطُ الصحيح فهو حجة في حقنا سواء كان في صحيح البخاري أو في غيره من كتب السُّنَّة.

ما هو هدفهم من قولهم: البخاري ليس معصوماً

بعد هذا نقول ليس للطاعنين والمشككين في نفي العصمة عن اللإمام البخاري إلا مغالطة من كان جاهلاً بعيداً عن العلم.

نعم ليس البخاري معصوماً، ولم يقل أحد من علماء المسلمين إنه معصوم، شأنه كشأن كل علماء الحديث، وكشأن كل الثقات الذين بلغوا دعوة النَّبيّ ﷺ ونقلوا رسائله للملوك فآمن منهم مَن آمن، وقامت بذلك الحجة على من لم يؤمن.

البخاري ليس معصوماً، وكذلك مصعب بن عمير رضي الله عنه عندما أرسله ﷺ إلى المدينة يعلمهم القرآن ويفقههم في الدين.

وكذلك معاذ ﷺ عندما أرسله ﷺ إلى اليمن داعياً ومبلغاً ومعلماً وأميراً لم يكن معصوماً، وكذلك الذين قال لهم النَّبيّ ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية**» (الإمام أحمد والبخاري) و «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ**» (البخاري ومسلم) كل أولئك ليس أحد منهم معصوماً. والعصمة ليست في دين الله تعالى شرطاً في قبول الخبر في أي حكم من أحكام الشرع، ولا في أي معاملة من المعاملات.

أمر القرآن بالتثبت في خبر الفاسق دليل على اعتماد خبر العدل

والقرآن يدل على أن العصمة ليست شرطاً في قبول الأخبار؛ وأمرُ القرآن بالتثبت في خبر الفاسق في قوله تعالى: ﴿**إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾ [الحجرات: ٦] دليل على أن خبر العدل مقبول ومعتمد، وكذلك شهادة العدل في قوله تعالى: ﴿**مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ**﴾ [الطلاق: ٢].

فإذا أخبرنا العدل برؤية هلال رمضان، أو بجهة القبلة أو بطهارة الماء اعتمدنا خبره في طهارتنا وصلاتنا وصيامنا، وإذا شهد عدلان أمام القاضي بأن فلاناً باع داره لفلان وقبض ثمنها، أو بأن فلاناً قتل فلاناً، أو بأن فلاناً أخو فلان اعتُمِدت شهادتهما وحكم

القاضي بثبوت البيع والعقوبة والإرث، ولا علاقة في كل هذه الأمور بعصمة أحد، ولا يوجد في شريعة الإسلام أمر يتعلق بأمور الدين أو الدنيا مرتبط بالعصمة بعد عصمة رسول الله ﷺ.

مناقشة الشبهة الثانية

وهي قول بعضهم: ليس كل شيء في السُّنَّة تشريعاً؛ فلماذا يروون ما ليس فيه تشريع؟

والجواب: من عرف المعاني التي تدخل تحت كلمة التشريع لا يقول هذا الكلام؛ لأن كلمة التشريع يدخل تحتها جميع الأحكام الشرعية ومنها الإباحة؛ وما من قول أو فعل يصدر عن النَّبيّ ﷺ إلا ويمكن أن يؤخذ منه تشريع لأمته إلا إذا دل الدليل على أن أمراً من الأمور خاصٌّ بالنَّبيّ ﷺ كالوصال في الصوم وتحريم نكاح أزواجه بعد وفاته.

قد يقول بعض من قَصُرَ نظرُه لماذا يروي المحدثون كلماتِ ملاطفةٍ خاطب بها النَّبيّ ﷺ طفلاً من الأطفال يداعبه قائلاً «**يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟**».

والجواب ما ذكره ابن حجر في (فتح الباري ١٠/ ٥٨٤) حيث قال: وذكر ابنُ القاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب

على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها، ومَثَّلَ ذلك بحديث أبي عمير هذا. قال ابن القاصّ: وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجهاً ثم ساقها مبسوطة، قال ابن حجر: فلخّصتها مستوفياً مقاصده ثم أَتْبَعْتُهُ بما تيسر من الزوائد عليه.

ومما ذكره ابن حجر: جواز الممازحة، وتكرير المزح، وأن إباحة هذا المزح إباحةُ سنةٍ لا رخصةٍ، وأن ممازحة الصبي الذي لم يميز جائزة، وتكرير زيارة الممزوح معه، وفيه ترك التكبر والترفع، وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حزن أو غيره، وفيه التلطف بالصَّدِيق صغيراً كان أو كبيراً، وفيه جواز تكنية من لم يولد له، وجواز لعب الصغير بالطير، وجواز ترك الأبوين ولدَهما الصغير يلعب بما أبيح اللعب به.

مناقشة الشبهة الثالثة

وهي قولهم: السُّنَّة إذا خالفت القرآن تُرَدُّ

وقولُهم: الأصل القطعي في تديننا هو كتاب الله الذي تكفل الله تعالى بحفظه؛ فإذا رويت لنا سنة تخالف القرآن الكريم فإننا نتركها، ونعمل بالقرآن الكريم الذي تكفل الله تعالى بحفظه.

وهذا الكلام في هذه الشبهة ظاهرُه معقولٌ، ولكنه في الحقيقة مخالفٌ لثلاثة أهداف جاء بها القرآن الكريم:

الأول: ما جاء به القرآن من طاعة النَّبيّ ﷺ طاعةً مطلقةً.

الثاني: ما جاء به القرآن من الاقتداء بالنَّبيّ ﷺ اقتداءً مطلقاً.

الثالث: ما جاء به القرآن من توجيه الأمة إلى اتباع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.

ولم يكن في تعاملهم مع السُّنَّة إلا الطاعة والاتِّباعُ المطْلَقان.

فَمَنْ شَرَطَ في العمل بالسُّنَّة عدمَ مخالفة القرآن، وفَرَّقَ بين سُنَّةٍ للنبي ﷺ مقبولةٍ وسُنَّةٍ أخرى مردودةٍ فقد خالف القرآن الكريم، وخالف منهج السابقين الذين جعلهم الله تعالى قدوةً ثانيةً للأمة؛ لأن دين الله تعالى هو عمل بالقرآن الكريم.

وهو أيضاً طاعة النَّبيّ ﷺ في كل ما أمر به ونهى عنه.

وهو أيضاً اتباعٌ للسابقين الأولين الذين رباهم أعظم المربين ﷺ

كل هذا دين كما تَدُلُّ آيات القرآن الكريم، ودين الله لا تناقض فيه إلا عند مَنْ غَلَبَهُم الجهل.

أما المتفقهون في الدين فإن تفقُّهَهم في الدين على أيدي وُرَّاثِ النَّبيّ ﷺ يحميهم من الإشكالات في هذا الجانب وغيره.

ومن بصائرهم في هذا الجانب أنهم يعلمون أن القرآن نزل باللغة العربية التي فيه العام والخاص، وفيها عام يراد به العموم، وعام يراد به الخصوص، وفيه أمور كثيرة من مباحث الألفاظ إلى غير ذلك من الأمور الداخلة في علم الأصول وهذه البصائر وأمثالها تحميهم من أن يكون عندهم أيُّ تناقض أو إشكال.

شأن المؤمن إذا توهم وجودَ تناقضٍ الرجوعُ إلى أهل العلم

إن المؤمنين المعظمين لشعائر الله تعالى المتأدبين مع الله تعالى ومع رسوله ﷺ إذا توهم أحدهم وجود تناقضٍ أو إشكالٍ في الدين فإنهم يرجعون بذلك إلى ما يعرفونه من كمال دينهم وحفظه وحكمته وإلى ما تحقق في قلوبهم من خشيتِهم لربهم وخوفِهم من

سوء الحساب فلا يتكلم أحدهم بغير علم، ولا يتكلم بشبهة أمامَ مَنْ يخشى أن يتأثر بها، بل يذهب إلى الراسخين في العلم يعرض عليهم ما رآه من الإشكالات والشبهات ليزيلوا الشبهة التي توهمها، بخلاف الجاهلِ لعظمة الإسلام الذي يجمع إشكالاً من هنا وإشكالاً من هناك وتَوَهُّماً من عنده وتَوَهُّماً من عندِ غيره ويَنْشُرُها بين الناس لتكون فتنة لهم.

ومن حال السابقين الأولين ﷺ في هذا الأمر الطيبِ أن عائشة رضي الله عنها عندما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ**» ورأت أن هذا يتعارض مع قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا** ﴾ (**الانشقاق**: ٨) عرضت ما رأته على النَّبيّ ﷺ فأزال إشكالها ببيان ما يسميه علماء الأصول (العامُّ الذي أُرِيْدَ به الخُصوصُ) في قوله ﷺ: «**إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الحِسَابَ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ**» (**صحيح البخاري**).

فعموم الحساب في قوله ﷺ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ**» يراد به الخصوص وهو حساب النقاش.

وكذلك عموم الحساب المفهوم من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ مرادٌ به خصوص آخر وهو حساب العرض.

ومثل ذلك أن حفصة رضي الله عنها سمعت النَّبيّ ﷺ يقول: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ رَجُلٌ شَهِدَ بَدْرًا، وَالْحُدَيْبِيَةَ» فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال ﷺ: «فمه؟» ثم تلا: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ (مريم: ٧١) وسبب إشكالها أنها ظنت أن الورود هو الدخول فبين لها النَّبيّ ﷺ ما يمكن أن نعبر عنه بقولنا: (الورود أعم من الدخول؛ فلا يلزم من إثبات الورود إثبات الدخول) فالنَّبيّ ﷺ نفى الدخول ولم ينف الورود، وقد قال ابن حبان في ترجمته لهذا الحديث: (ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ نَفْيَ دُخُولِ النَّارِ عَمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ إِنَّمَا هُوَ سِوَى الْوُرُودِ) (صحيح ابن حبان/٤٨٠٠).

ومما يتعلق بعرض الإشكالات على العلماء للاستفادة من عِلْمِهِم ما رواه بعض المفسرين عن بعض السلف أنه قرأ الآية التالية التي تتحدث عن سيدنا يونس ﷺ: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فصار عنده تعارض بين ما عرفه من عصمة

الرسل عليهم الصلاة والسلام وبين الآية التي قرأها فعرض ذلك على بعض أهل العلم وقال له: لقد ضربتني أمواج القرآن البارحةَ فَغَرِقْتُ فيها، فلم أجدْ لنفسي خلاصاً إلا بك. قال: وما هي؟ فقرأ هذه الآية، فقال له العالم: أوَ يَظُنُّ نبيُّ اللهِ أن لا يَقْدِر عليه؟ ثم قال: هذا من القَدْرِ لا مِنَ الْقُدْرَةِ. والمعنى أنَّ جملةَ (**نَقْدِرَ**) في عبارة: (**أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ**) **ليس بمعنى القدرة**، بل بمعنى التضييق كما في آية ﴿ **وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ** ﴾ فيكون المعنى أن يونس ﷺ ظنَّ أن الله تعالى لن يضيق عليه، ولكنْ مِنْ حِكمة الله تعالى أنه ضَيَّقَ عليه.

فأهل العلم يعلمون أن السُّنَّة لا تخالف القرآن الكريم؛ لأنها وحيٌ مثله، ولكنها تبين مُجمله، وبها يعرف ناسخ القرآن ومنسوخه، وبها يعرف تقييد مطلقه، وتخصيص عامِّه.

بطلان حديث (عرض ما ورد من السُّنَّة على القرآن)

أما ما رواه بعضهم أن النَّبيّ ﷺ قال: «**مَا جَاءَكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوُه عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا وَافَقَهُ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا خَالَفَهُ فَلَمْ أَقُلْهُ**»، فهو حديث باطل، وبطلانه واضح من عدة أوجه:

الوجه الأول: والأهم أنه باطل من حيث الرواية؛ وليس له سند يمكن الاعتماد عليه، وقال عنه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بقوله: (ما رَوَى هذا أحدٌ يَثْبُتُ حَدِيثُهُ في شيء صَغُرَ وَلَا كَبُرَ) (الرسالة ١/ ٢٢٤).

الوجه الثاني: بطلانه من حيث المعنى؛ لأنه يلزم منه أنه إذا افترى رجل حديثاً كاذباً وكان معناه موافقاً للقرآن الكريم فإن هذا الحديث يعتبر قولاً للنبي ﷺ وهذا من أوضح الأمور الباطلة.

الوجه الثالث: بطلانه من حيث المعنى أيضاً لأننا لو عرضنا هذا الحديث على كتاب الله تعالى لوجدناه مناقضاً لكتاب الله تعالى، لأن الأوامر القرآنية بطاعة الأمة للنبي ﷺ وبالرجوع إليه مطلقة؛ فهو مخالف للقرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] والآيات في هذا كثيرة.

وقد ذكر البيهقي في أوائل كتابه: (دلائل النبوة ١/ ٢٧) أن هذا الحديث ينعكس على نفسه بالبطلان؛ فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن، ثم نقل كلاماً كثيراً وحججاً عن الإمام الشافعي في بطلان ذلك.

مناقشة الشبهة الرابعة وهي قولهم:

يوجد أحاديث لا يقبلها العقل أو تخالف حقائق العلم

نحمد الله تعالى أنَّ مِنْ جوانب عظمة ديننا أنه مبني على العقل والعلم؛ فبالعقل والعلم عرفنا أنه لا إله إلا الله وأن محمداً ﷺ رسول الله، وبالعقل والعلم عرفنا أيضاً أن القرآن الكريم والسُّنَّة كلاً منهما وحي من عنده، وبالعقل والعلم عرفنا أن الله تعالى قادر على أن يخرق أيَّ قانون من قوانين الطبيعة التي وضعها.

وبعد هذا نقول: ماذا يريد المشككون بقولهم توجد في السُّنَّة أحاديث لا يقبلها العقل؟.

إن كانوا يريدون وجود أحاديث تدل على أمر مستحيل في حكم العقل كدخول الناقة بحجمها المعروف في سم الخياط ونحو ذلك مما يدرك العقلُ استحالته فهذا لا وجود له في السُّنَّة قطعاً.

وإن كانوا يريدون غير ذلك من الأمور المستغربة، أو المخالفة لقوانين الطبيعة فمثل هذه الأمور إذا صح فيه الخبر عن النَّبيّ ﷺ فإن العقول السليمة تَقْبَلُها بسهولة، وتتيقن صحتها كما تَقَبَّلَ أبو بكر رضي الله عنه خبرَ ذهابِ النَّبيّ ﷺ إلى بيت المقدس ورجوعِه في ليلة واحدة في ذلك الزمان.

وسبب قبولهم لها المرتكزاتُ الإيمانيةُ التي أكرمهم الله بها من معرفة قدرة الله تعالى، ومعرفة صدق خبر النَّبيّ ﷺ.

وكذلك كل مؤمن يُصَدِّقُ كلَّ ما يخبر به النَّبيّ ﷺ مهما كان غريباً إذا وجدت عنده تلك المرتكزات.

أما الجاهلون لهذه المرتكزات الإيمانية فإنهم يستبعدون مثل هذا، وربما عبر بعضهم بمثل العبارات التي نسمعها كعبارة: (لا يقبله العقل).

هل الشمس تسجد؟

لقد أنكر بعض أهل الفتنة الأحاديث الصحيحة التي أخبر فيها النَّبيّ ﷺ عن الشمس بأنها تَسْجُدَ تَحْتَ العَرْشِ، ورأوا بسبب بعدهم عن معرفة اللغة العربية أنَّ سجودَ الشمس غيرُ معقول، وما درى هؤلاء أن السجود هو الذل والانقياد، وهو نوعان:

الأول: سجودُ ذُلٍّ وانقيادٍ اختياريٍّ، كَذُلِّ المؤمن وانقياده بالطاعات، ومنه السجود في الصلوات، والنوع الثاني من السجود سجودُ ذُلٍّ وانقيادٍ اضطراريٍّ مِثْلُ ذُلِّ وانقياد الأرض والسماء والنجوم والكواكب والذرات والمجرات وحركتها وسيرها ضمن القوانين التي وضعها الله تعالى، ومِثْلُ ذُلِّ وانقيادِ أنظمةِ جسم

الإنسان التي لم يجعل الله له فيها اختياراً بسيرها كما يريد هذا الإنسان، بل تسير ضمن القوانين التي وضعها الله تبارك وتعالى لها.

والتفكير في هذه القوانين الدقيقة العظيمة بحار ومحيطات من العلوم الكونية يوصل أهل العلم في الاختصاصات الكثيرة المختلفة إلى جوانب إيمانية مهمة من معرفة عظمة الله تعالى مرتبطة بجوانب إيمانية من معرفة افتقارهم إلى الله تبارك وتعالى.

وبهذا المعنى نقول: إن الإنسان مؤمناً كان أو كافراً ساجدٌ لله تعالى في الأنظمة الكثيرة التي وضعها الله تعالى لجسمه، وقد لا يعرف منها إلا القليل؛ فنظام نُطْقِه ومشيه وتغذيته، وأعصابه وعروق دمه، وأنظمة غُدَدِه بوظائفها التي بهرت عقول العلماء وغير ذلك مما لا يُحصى، كلُّ ذلك هو فيه ساجدٌ لله تعالى شاء أم أبى؛ قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]. وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].

هل سُحِرَ النَّبيّ ﷺ

ومما أنكره بعض الجاهلين من أهل الفتنة حديث الصحيحين أن النَّبيّ ﷺ قد سُحِرَ، وأنه أخبر أنه جاءه رجلان، فجلس أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجليه، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟، قال: مطبوب، [أي مسحور] قال: مَنْ طَبَّهُ؟ قال: لبيدُ بنُ الأعصم، قال: فأين هو؟ قال: في ذروان، – وذروان بِئْرٌ في بني زريق – فأتاها رسول الله ﷺ ثم رجع فقالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله فهلَّا أخرجته؟ قال: «**أما أنا فقد شفاني الله، وكرهت أن أثير على الناس شراً**» (**البخاري/ ٦٣٩١ ومسلم/ ٢١٨٩ باختصار** [٩]).

لقد وجد في عصرنا كما وجد في عصور سابقة من أنكر هذا الحديث من قِبَلِ أناس بعيدين عن منهج جماهير الصحابة

---

(٩) وأخرجه أيضاً كلٌّ من أبي عوانة الإسفراييني في المستخرج، والشافعي والإمام أحمد والحميدي وإسحاق بن راهويه في مسانيدهم، والطحاوي في مشكل الآثار، وابن حبان في صحيحه، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، والبغوي في شرح السُّنَّة، والنسائي في السنن الكبرى، وغيرهم. وشارك في روايته رجال كل سند من أسانيده في هذه الكتب.

وقد تكلم عن هذا الحديث شراح الصحيحين وغيرهما من كتب السُّنَّة، ولم يجد أحد منهم أنه غير معقولٍ، أو أنه يتنافى مع عصمة النبي ﷺ، أو يتنافى مع الثقة بكلامه وتشريعاته.

والتابعين، وعن منهج الأئمة المجتهدين وأعلام الأمة من المحدثين والفقهاء والمفسرين.

ويقول هؤلاء: هذا الحديث غير معقول، وهو يحط من منزلة النبوة، ويؤدي إلى عدم الثقة بالنبوة، وعدم الثقة بالتشريع الذي جاء به النَّبيّ ﷺ.

وكلامهم هذا باطل لسببين:

السبب الأول: أنه قد ثبتت صحة الحديث، ووجب اعتماده كما يجب اعتماد كل حديث صحيح في كل أمر من الاعتقاد أو التشريع كما تقدم بيان ذلك وأدلته في بيان منهج النبي ﷺ ومنهج أصحابه رضي الله عنهم في الدعوة إلى الله تعالى وفي تبليغ الرسالة.

السبب الثاني: أن منزلة النَّبيّ ﷺ ونبوته وصدقه وعصمته في التبليغ مبنية على الأدلة القطعية؛ فلا يضر وقوع السحر عليه في ذلك كما ذكر النووي في (شرح مسلم) عند شرحه لهذا الحديث.

الراسخون في العلم يصفون من ينكر هذه الأحاديث بالمبتدعة

وقد وصف النووي المنكرين لهذا الحديث بالمبتدعة، لأن إنكار مثل هذا الحديث لم يحصل مثله في زمن الصحابة والتابعين وأتباعهم من علماء المسلمين.

ووصفهم بالابتداع أيضاً كثير من المحققين في شروحهم للصحيحين وغيرهما من كتب السُّنَّة منهم ابن حجر في (فتح الباري) والقسطلاني في (إرشاد الساري) وبدر الدين العيني في (عمدة القاري) وملا علي القاري في (مرقاة المفاتيح) وغيرهم(١٠).

---

(١٠) بعد هذا أقول: ألا يستحيي الطاعنون في هذا الحديث الذين يزعمون أنه مناف لعصمة النبي ﷺ وأنه يحط من منزل النبوة وقد رواه جماهير علماء المسلمين ووضعوه في كتبهم، كيف يخفى ذلك عليهم ويروون هذا الحديث دون أن يتفطنوا لما فيه من ضرر على العقيدة وقد رواه بعد الصحابة رضي الله عنهم التابعون وأتباعهم، ثم وضعه المصنفون في كتبهم التي هي مراجع علماء المسلمين في العصور المتعاقبة.

ومنها كتابُ الأم للإمام الشافعي (١)، ثم مسند إسحاق بن راهويه (٢)، وكذلك أحمد بن حنبل في مسنده (٣) ، والنسائيُ في الكبرى (٤)

لم يكن ما سُحِرَ به ﷺ مؤثراً على عقله وقلبه

والسحر الذي أصيب به ﷺ لم يكن له أثرٌ على عقله وقلبه، وشأنه كشأن الأعراض البشرية التي تصيب البشر ما دامت لا تخل بعصمتهم من المعاصي، ولا تخل بتبليغ الرسالة، وإذا كان نبي الله تعالى موسى ﷺ سحر حتى خيل إليه من سحر السحرة أن حبالهم

ومجتباه (٥)، وعبد الله ابن أبي شيبة في المصنف (٦)، والحُميدي في مسنده (٧)، وأبو يعلى في مسنده (٨)، وابن ماجه في سننه (٩)، والطبراني في معجمه (١٠)، وابن حبان في صحيحه (١١)، وعبد الرزاق في المصنف (١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣)، والحاكم في المستدرك (١٤)،وابن سعد في الطبقات (١٥)، والطبري في جامع البيان في تفسير القرآن (١٦)، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (١٧)، وابن حزم في المحلى (١٨)، والعسكري في تصحيفات المحدثين (١٩)،وابن كثير في البداية والنهاية (٢٠) ،وابن جُزيٍّ في التسهيل لعلوم التنزيل(٢١) والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢٢)والسيوطي في الدر المنثور (٢٣)والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٤)، وأبو السعود في تفسيره إرشاد العقل السليم (٢٥)والألوسي في روح المعاني (٢٧)وابن الجوزي في زاد المسير(٢٨)، فضلاً عن أبي عبد الله الإمام البخاري و أبي الحسين الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحيهما.

وعصيهم أنهى تسعى مع أنها في الواقع لا تسعى فما المانع أن يصيب نبينا محمد ﷺ بمثل ما أصيب به نبي الله موسى نبي الله موسى كما ذكر الله تعالى ذلك بقوله: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه ٦٦]

فما رأي المنكرين لهذا الحديث فيما ثبت في القرآن الكريم من تأثر نبي الله موسى ﷺ بالسحر حتى خُيِّلَ إليه من سحرهم أنَّ حبال وعُصِيِّ السحرة أنها حيات تسعى؟

محاولة بعض أهل الفتنة ردَّ الحديث بمنهج المحدثين

ومن الأمور الغريبةِ طريقةٌ في الطعن في هذا الحديث قام بها بعض وُسِّـــدَ إليه تدريس طلاب العلم وليس أهلاً فحاول أن يكون طعنه مرتبطاً بعلم مصطلح الحديث فادعى ثلاثة ادعاءات باطلة:

الأولى أن هشـــام بن عروة مدلس، والثانية أنه لم يســـمع من أبيه إلا أربعة أحاديث، والثالثة أنه في هذا الحديث لم يصرح بالسماع.

وقد كان كل ما ذكره في هذا مغلوط مردود بالدليل العلمي.

أما الأولى فهشـــامٌ ليس مدلســـاً ولم يصـــفه أحد من العلماء بذلك كما يظهر بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل.

وأما الثانية فالصـــواب أنه قد سمع من أبيه أحاديث كثيرة صرح فيها بالسماع من أبيه موجودة في الصحيحين وفي غيرهما.

وأما الثالثة فإنه صرح بسماعه هذا الحديث من أبيه وذلك في (صـــحيح البخاري، رقم الحديث: ٣١٧٥ كتاب الجزية والموادعة/ باب: هل يعفى عن الذمي إذا سَحَرَ).

الفصل الرابع (للمطالعة)

نماذج من العلوم والمؤلفات في خدمة رواية السُّنَّة

لم تعرف البشرية منهجاً لتوثيق رواية الأخبار كمنهج المسلمين في روايتهم سُنَّةِ النَّبيّ ﷺ، وهذا باب واسع من علوم كثيرة مختلفة بُنِيَ عليها هذا المنهج. وأرى من المفيد أن أَذْكُر بعض هذه العلوم من أجل أن يتصفحها مطالعُ هذه الرسالة ويقف أمامَ ساحل بحرها الواسع لعله يدرك جانباً من عظمة ما خص الله تعالى به هذه الأمة من علوم الإسناد. وقد ذكر ابن الصلاح في مقدمته خمسةً وستين نوعاً من علوم الحديث قد أُلِّفَتْ في كثير منها مؤلفاتٌ كثيرة.

وهذه نبذة يسيرة من هذه العلوم مع بعض الكتب التي أُلِّفَتْ فيها. ** **فمنها كتب الأحاديث الصحيحة** المؤلفة على الأبواب ك (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) و(صحيح ابن خزيمة).

** **ومنها الكتب التي جمعت الأحاديث الصحيحة وغيرها** مؤلفة على الأبواب أيضاً ك (سنن الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه).

** **ومنها كتب المسانيد** التي جمعت أحاديث كل صحابي مع بعضها، كـ (مسند الإمام أحمد)، و (مسند الحُمَيْدِي شيخ البخاري).

** **ومنها كتب في أحاديث الأحكام** كـ (التقريب) للحافظ العراقي و(بلوغ المرام) لابن حجر العسقلاني، ومن أوسعها (السنن الكبرى) للبيهقي طبع أولاً في الهند في عشر مجلدات كبيرة.

** **ومنها الأجزاء الحديثية:** – والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد، أو في موضوع واحد – كجزء أبي بكر محمد بن الحسن النقاش في فضل صلاة التراويح، وجزء بَقِيّ بن مخلد في أحاديث الحوض.

** **ومنها كتب في الشمائل النبوية،** ككتاب (الشمائل) للترمذي، و (الشمائل) لأبي بكر المقري الحافظ.

** **ومنها كتب في بيان الناسخ والمنسوخ** وقد ألف في هذا النوع كلٌّ من الإمام أحمد بن حنبل، وأبي داود صاحب السنن، ومن أشهرها كتاب (كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار) للحافظ محمد بن موسى الحازمي.

ومنها كتب الآداب والأخلاق والترغيب والترهيب والفضائل.

منها كتاب (مكارم الأخلاق) للطبراني و (الزهد) لأحمد بن حنبل.

** **ومنها كتب في الأحاديث المراسيل** ككتاب (المراسيل) لأبي داود صاحب السنن، و (المراسيل) لابن أبي حاتم بن حبان، وللحافظ العلائي مجلد صغير الحجم سماه: (جامع التحصيل في أحكام المراسيل).

ومنها كتب في جمع طرق بعض الأحاديث: ك(طرق حديث الحوض) للضياء المقدسي، و (طرق حديث قَبْضِ العلم) لمحمد بن أسلم الطوسي.

ومنها كتب في الأحاديث المشهورة على الالسُّنَّة، ك(المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الالسُّنَّة) للحافظ السخاوي، واختصارها لتلميذه ابن الدَّيْبَعِ الشيباني وهو المسمى: بـ (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الالسُّنَّة من الحديث).

** **ومنها كتب في علل الأحاديث** – والمراد بالعلة في هذا البابِ السببُ الخفيُّ التي يقتضي ضعف الحديث مع أن ظاهره السلامة منها – وقد ألَّف في هذا النوع كلٌّ من البخاري مسلم

والترمذي والدارقطني وابن أبي حاتم، وقَدْ شَرَحَ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ (عِلَلَ الترمذي).

ومنها كتب في الأحاديث المكذوبة الموضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأحاديث الواهية شديدة الضعف؛ ككتاب (الموضوعات الكبرى) و (الموضوعات الصغرى) كلاهما لِمُلَّا علي القاري، و (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة) لابن عرَّاق الكناني.

وقد ألف الجوزقانيُّ كتاباً جيداً ذكر في كل باب منه أبوابه أحاديثَ موضوعةً باطلةً ومنكرةً، وذكر بعد ذلك في الباب نفسه أحاديثَ صحيحةً مشهورةً، سماه: (الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهير).

** **ومنها كتب في بيان غريب الحديث** وهي الكتب التي تشرح الكلماتِ التي يصعب فَهْمُها على بعض الناس ككتاب (النهاية في غريب الحديث) لأبي السعادات مبارك ابن الأثير الجزري، وهو عظيم الفائدة لطلاب العلم.

** **ومنها كتب في اختلاف الحديث** وهي الكتب التي تشرح العبارات المشكلة في أحاديث قد يُظَنُّ أنها متعارضة مع أحاديث

أخرى، أو مع آية من القرآن، أو أنها مشكلة بسبب آخر، وأول من ألف في هذا النوع الإمام الشافعي كتابه (اختلاف الحديث)، وألف فيه أبو جعفر الطحاوي كتابه المشهور بـ (مشكل الآثار).

** **ومنها كتب الأطراف**، وهي: التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو مقيدة بكتب مخصوصة، كـ(أطراف الصحيحين) لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ. و (إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي) لابن حجر العسقلاني.

** **ومنها كتب الزوائد، أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعضٍ آخرَ مُعَيَّنٍ.**

ككتاب (مجمع الزوائد) على الكتب الستة للهيثمي، وكتاب (المطالب العالية) في زوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني.

** **ومنها كتب في تخريج الأحاديث الواقعة في كتب كثيرة لم يُخَرِّجْ مؤلفوها تلك الأحاديث.**

ككتاب الحافظ العراقي (المغني عن حمل الأسفار) في تخريج أحاديث (إحياء علوم الدين) للغزالي، و(الدراية) للحافظ ابن حجر العسقلاني الذي خرج فيها أحاديث (الهداية) في الفقه الحنفي.

و(التلخيص الحبير) أربعة مجلدات خرج فيه أحاديث (الشرح الكبير) للرافعي شرحِ (الوجيز) للغزالي في الفقه الشافعي المقارن.

**ومنها كتب قوانين الرواية وأصولها، وعلم مصطلح الحديث.

ومن ذلك كتاب (الكفاية في معرفة أصول علم الرواية) ككتاب (علوم الحديث) الذي اشتهر بـ (مقدمة ابن الصلاح) للحافظ أبي عمرو بن الصلاح، الذي نظمه الحافظ العراقي في (ألفية الحديث) ثم شرحها، وشرحها أيضاً الحافظ السخاوي.

وقد اختصر (مقدمة ابن الصلاح) النووي في (الإرشاد) ثم في (التقريب) الذي شرحه السيوطي في (تدريب الراوي).

** ومنها كتب رواية الأكابر عن الأصاغر ورواية الأبناء عن آبائهم ككتاب (الوَشْي الْمُعَلَّم) في مَن روى عن أبيه عن جده عن النَّبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم للحافظ العلائي، وهو أجمع مصنف صنف في هذا أعني من روى عن أبيه عن جده وهو في مجلد كبير قسمه أقساماً، وخَرَّجَ في كل ترجمة حديثاً عن مرويه.

** ومنها كتب العوالي، وهي الكتبُ التي جمعت أحاديثَ مرويةً بعددِ رجالٍ أقلَّ بالنسبة لرواياتٍ أخرى نازلةٍ لزيادةِ عددِ رجالها.

ككتاب (بلغة الطالب الحثيث في صحيح عوالي الحديث) لضياء الدين المقدسي، وكتاب (عوالي مسلم) وهو أربعون حديثاً منتقاةٌ من صحيح مسلم، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ومنها كتب في معرفة الصحابة ككتاب (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البر، و(الإصابة في معرفة الصحابة) ﷺ لابن حجر العسقلاني، ذكر فيه تراجم ما يزيد على اثني عشر ألفاً.

****ومنها كتب تراجم الرواة وما يتبع ذلك من الجرح والتعديل.**

أُلِّفَتْ في ذلك كتب يتعذر إحصاؤها لكثرتها، مِنْ أنفعِها كتابُ (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل) لابن كثير صاحب التفسير. ومن أوسع الكتب في هذا الباب كتاب (تهذيب الكمال) للحافظ المِزّي الذي ذكر فيه تراجم الرواة الذين رُوِيَتْ من طرقهم أحاديث (الكتب الستة) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وأحاديث الكتب الأخرى التي ألفها أصحاب الكتب الستة، وهو كتاب كبير قد طبع في مؤسسة الرسالة في خمسة وثلاثين مجلداً.

** **ومنها كتب في معرفة الأسماء والكنى والألقاب** أي أسماء من اشتهر بكنيته، وكُنَى من اشتهر باسمه، ككتاب (الأسماء والكنى) للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب الأسماء والألقاب لأبي الفرج بن الجوزي وهو المسمى: (كشف النقاب عن الأسماء والألقاب).

** **ومنها كتب في مبهم الأسانيد أو المتون** من الرجال أو النساء، ألف فيذلك الخطيب البغدادي مرتباً على حروف المعجم، وقد اختصره النووي بحذف أسانيده مع نفائس وأحاديث ضمها إليه ورتبه على الحروف في راوي الخبر وسماه: (الإشارات إلى المبهمات).

ومنها كتب في الأنساب ككتاب (الأنساب) للسمعاني، وقد اختصره ابن الأثير الجزري، وسماه (اللباب في تهذيب الأنساب) وزاد فيه أشياء أهملها السمعاني، وهو مطبوعٌ كثيرُ الفائدة.

ومنها كتب تتعلق بتاريخ الرواة وأحوالهم، ككتاب (تاريخ البخاري الكبير) جمع فيه أسامي من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً بين ضعيف وثقة، وقد طبع في الهند في ثمانية مجلدات، ومنها تاريخ الحافظ ابن أبي خيثمة فيه تراجم الثقات والضعفاء، قال الخطيب: لا أعرف

أغزر فوائد منه، و(تاريخ دمشق) للحافظ أبي القاسم بن عساكر الدمشقي طبع في دار الفكر ثمانين مجلداً ستةٌ منها فهارس. وممن اختصره عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة.

** **ومنها كتب الطبقات**، وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف.

ككتاب الطبقات لمسلم بن الحجاج، وطبقات النسائي وكالطبقات الكبرى لابن سعد.

** **ومنها كتب في الضعفاء والمجروحين** من الرواة ككتاب (الضعفاء) للبخاري وللنسائي ولابن حبان، ثم كَتَبَ شيخ الإسلام ابن حجر كتابه (لسان الميزان)، ضمَّنَهُ التراجم الموجودة في كتاب (الميزان) للذهبي وزاد عليه فبلغت تراجمه (١١٠٥٣) ثلاثة وخمسين وأحد عشر ألف ترجمة في الطبعة التي حققها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

وبعد أن ذكرت هذه العلوم وهذه الكتب التي أُلِّفَتْ فيها أقول: هناك علوم أخرى تتعلق بعلوم السُّنَّة لم أذكرها، وإن هذه الكتب التي ذكرتها ما هي إلا قِسْمٌ صغير لا يبلغ عُشْرَ الكتب التي

أُلِّفَتْ في هذه العلوم، وقد لا تبلغ نصف عشرها. وقد ذكرتُ هذه العلوم مع ذكر قليل من الكتب التي ألفت فيها لعل المطالع لهذه الرسالة يدرك شيئاً من عظمة المنهج الذي نقلت فيه سنة النَّبيّ ﷺ.

ولعل بعض المتكلمين المتأثرين بموجات التشكيك بحجية السُّنَّة وبنقلها وبرواتها يستحيون ويعرفون عظمة هذه الخصوصية التي تميزت بها هذه الأمة التي يحمل فيها أتباعُ النَّبيّ ﷺ الذين يَدْعُون إلى الله على بصيرة يحملون أمانةَ نقل رسالة سيدنا محمدٍ خاتمِ النَّبيّين صافيةً محفوظة بحفظ كتابها وسنة نبيها ﷺ الذي لا نبيَّ بعده إلى كل شعوب الأرض وإلى كل العصور إلى يوم القيامة، وهي رسالة الله تعالى إليهم؛ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

خاتمة:

في نهاية هذه الإضاءات أقول مذكراً نفسي وإخواني عملاً بقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١]: إنَّ من فضل الله تعالى علينا أمةَ نبينا محمد ﷺ أننا نستطيع أن نعيش في تَدَيُّنِنا على ما عاش عليه السابقون الأولون من الصحابة ﷺ؛

فكتابُ الله محفوظ وهو بين أيدينا، ومتواتر.

وروايةُ السنة مضبوطة بأدق الموازين التي تُعْرَفُ بها صحةُ الروايات وسقيمها، وهذه خاصية تميزت بها هذه الأمة المحمدية؛ فيستطيع أحدُنا بعد مرور هذه القرون الكثيرة أن يقول: قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» (البخاري ومسلم) وهو على معرفة ويقين بأن لسان رسول الله ﷺ قد نطق بهذه الكلمات كما كان الصحابة ﷺ على معرفة ويقين بأن النبي ﷺ نطق بها، وهذه المزية العظيمة لا يوجد شيء منها عند الأمم الأخرى، بل إن رواية الحديث الضعيف الذي لا يبنى عليه شيء من الأحكام في أمتنا أقوى في صحة النقل من المرتكزات الأساسية لبعض الأديان الأخرى.

فَمِنْ شُكرِ الله تعالى على هذه الخاصية التي أكرمنا الله تعالى بها أن لا يكون للمسلم عملٌ دينيٌّ إلا بعلم، وأن لا يتكلم في دين الله تعالى إلا بعلم، وأن لا نَرْوِيَ عن رسول الله ﷺ إلا ما نعلم أن النبي ﷺ قد فعله أو قاله؛ فالتدين بغير علم لَيْسَ من صفة أتْباع رسول الله ﷺ؛ قال تعالى: ﴿**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي**﴾ [يوسف: ١٠٨] وقال ﷺ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**» (مسلم).

في نهاية هذه الإضاءات أُهَنِّئُكَ أيها المسلم بأن ما جاء به نبينا محمد ﷺ من الإيمان والإسلام والتشريع والأخلاق موجود اليوم في القران الكريم وفي السنة المطهرة، وهذا من أعظم النعم، ومن شكر الله تعالى على هذه الكرامة أن نسعى مستعينين بالله تعالى أن نكون على بصيرة في ديننا.

وأرجو من الله تعالى أن يجعل هذه الرسالة وأمثالها هداية في عقول وقلوب رجالنا ونسائنا، وخاصة في قلوب وعقول شبابنا وفتياتنا لتكون دراستها عاملاً مُهِمَّاً في بصائر دينهم، وحمايةً لهم من ظلمات الجهالة وفتن التشكيك في الدين، كما أنني أسأل الله تعالى وهو الغفور الرحيم أن يمن عليَّ بقبول هذا العمل، وأن يُلْحِقَني

ومن يدرس هذه الرسالة بالصالحين في أعمالهم وأقوالهم وأحوالهم، وفي خدمتهم لدينه القويم خَلْفَ النَّبيّ عليه الصلاة السلام.

اللهم صَلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وأحينا اللهم وتوفنا على سنته ومتابعته ومحبته، اللهم لك الحمد مِلءَ السماوات ومِلءَ الأرض ومِلءَ ما شئتَ من شيء بعد.